وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبدالقادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين الجذع المشترك أصول الدين

الأصول المنهجية للفرق الإسلامية

مطبوعة موجهة للسنة الثانية جذع مشترك أصول
الدين السداسي الرابع

إعداد:
د / زبيدة الطيب

السنة الجامعية
1440-1441هـ / 2019-2020م

موضوعات المقياس:

أولاً- الفرق الإسلامية

1/ مدخل عام حول أسباب اختلاف الناس عموماً والمسلمين خصوصاً.

2/ العوامل المساهمة في نشأة الفرق الإسلامية

3/ علم الفرق الإسلامية: حقيقته وصلته بالعلوم الأخرى.

4/ غاية علم الفرق وفوائده.

5/ منهج ومصادر دراسة الفرق الإسلامية.

ثانيا-الأصول المنهجية للفرق الإسلامية:

1/ ضبط المصطلحات: (الأصول+ المنهج)

2/ الأصول المنهجية للفرق الإسلامية: المسوغات والأهداف.

3/ الأصول المنهجية للخوارج

4/ الأصول المنهجية للشيعة

5/ الأصول المنهجية للمعتزلة (بداية القرن الثانيالهجري)

6/ الأصول المنهجية للإباضية (القرن الأول الهجري)

7/ الأصول المنهجية للأشاعرة

8/ الأصول المنهجية للماتريدية

مقدمة:

تنبني فهوم وآراء الفرق الإسلامية لأصول العقيدة الإسلامية وجزئياتها على جملة من الأصول المنهجية تظهر عند فحصها أنها وليدة ظروف وتحديات ومشاكل وتخضع لأفكار وآراء شكلت مرجعيات خاصة بكل فرقة، وهي لم تخرج في عمومها عن الإطار العام للتفكير الإسلامي والذي يتجاوزه الوحي والعقل والواقع والتحديات.

ولذلك يكون من الضروري أن نبدأ بدراسة هذه الأصول المنهجية؛ لأنها الأصل الذي يرسم شكل الفهم وطريقة التفكير الذي يولد ما نسميه الأصول الاعتقادية، وهي (أي الأصول المنهجية) ما يتيح للطالب أو القارئ أو المتلقي عموما فهمها (أي الأصول الاعتقادية) ضمن الإطار أو النظام المعرفي الخاص بكل فرقة.

ومن ثمة تم تسطير مجموعة من المحاضرات تقدم إلى طلبة السنة الثانية جذع مشترك أصول الدين، وهي تهدف إلى تقديم وفهم الأصول المنهجية الخاصة بكل فرقة من الفرق الإسلامية وترتكز في مجملها على نقطة جوهرية

ورئيسة في تكوين طالب العلوم الشرعية، وهي ضرورة فهم مقولات وآراء الفرق الإسلامية الاعتقادية ضمن إطارها ونظامها المعرفي الخاص. وفي سبيل إدراك تلك الغاية نقترح بعض المحاور تتوزع على عدد من العناوين من أجل تقديمها في خلال سداسي كامل، وتتمثل تلك العناوين في:

أولاً- الفرق الإسلامية

1/ مدخل عام حول أسباب اختلاف الناس عموماً والمسلمين خصوصاً:

الناس، وإن كانوا يشتركون في طبيعة الخلق، فهم يختلفون في طريقة التفكير والأمزجة والطبائع التي تتصل أحياناً بالبيئة الجغرافية والظروف التاريخية والتقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية وغير ذلك... من هنا يبدو الاختلاف طبيعياً. وقد ظهر تأثير بعض تلك الأسباب في اختلاف المسلمين حول مسائل عقدية كثيرة؛ حيث تدخلت تلك العوامل والأسباب في صياغة الآراء والفهوم، ونشأت من ثمة فرق وتيارات تباينت فهمها وآراؤها حول المسألة الواحدة والنص الواحد.

2/ العوامل المساهمة في نشأة الفرق الإسلامية:

الفرق الإسلامية كثيرة في التاريخ الإسلامي؛ بدئت بالجهمية والجبرية ثم الشيعة والخوارج ثم توالى بظهور المعتزلة فالأشاعرة والإباضية والماتريدية وغيرها... ولكل فرقة من تلك الفرق أسباب عجلت بظهورها ومناسبات لتسميتها تتعلق إما بالأصول التي انبنت عليها أو بأسماء المؤسسين لها أو أنها تسميات قذحية يطلقها الخصوم والمخالفون الفكريون وهكذا... ومن العوامل التي يجري الاتفاق عليها بين معظم الدارسين والباحثين ما يلي:

طبيعة النص القرآني:

النص القرآني نزل بلسان العرب وعلى طرائقهم وعاداتهم في الكلام، ولذلك كان فيه المجاز والكناية والاستعارة وغير ذلك.. واعتبر كل ذلك وجه للإعجاز في القرآن الكريم وفسرت على أساسه آيات وأحاديث وأخبار، وصرفت ظواهرها من حقيقتها إلى المجاز.

وهذه الطريقة أو المنهج في التفسير والفهم هو ما أسموه بالتأويل الذي هو صرف ظاهر اللفظ من الحقيقة إلى المجاز بغرض التنزيه، كما هو الحال بالنسبة للمعتزلة ومن شايعهم، الذين فسروا اليد بالقدرة والعين بالحراسة والاستواء بالاستيلاء وغيرها... وعارضهم آخرون وأنكروا المجاز لأنهم رأوا

أنه مطية لتحريف القرآن الكريم وتعطيل صفات الله تعالى كما هو حال ابن تيمية وأتباعه.

- النظرة إلى العقل:

هناك من توسع في إعطاء العقل مساحة كبيرة للفهم والتفسير فقدموه على النص واعتبروه مصدرا وحجتهم في ذلك أن النص هو من أمر باحترام العقل، وأي مجازوة للعقل هي بهذا المعنى مجاوزة للنص، كما هو حال المعتزلة ومن شايعهم، يقول القاضي عبد الجبار: "... إن الدلالة أربعة: حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تتال إلا بحجة العقل."¹ ويعلق المستشرق جولد تزيهر: "...كانوا الأوائل الذين وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصرا آخر قيما وهو العقل."²

وهناك من حاول التوسط في اعتبار العقل من دون أن يعني ذلك مجازوة النص وهم الأشاعرة؛ يقول ابن خلدون بخصوص منهج الأشعري: "...فتوسطيين الطرق ونفى التشبيه، وأثبت الصفات المعنوية، وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف، [...] فأثبتها بطريق العقل والنقل، ورد على المبتدعة في ذلك كله، وكمل العقائد في البعثة وأحوال المعاد."³

وتبعهم الماتردية، مع شيء من الاختلاف بينهما، فرأوا أن للعقل دور في معرفة الله تعالى وأدلة وجوده ووحدانيته وإرسال الرسل؛ إذ يقول شيخها ومؤسسها أبو المنصور الماتردية: "... إن العلم بالله وبأمره غرض لا يدرك إلا بالاستدلال."⁴ ورفض أن يكون له دورا في فهم وتفسير ما تعلق بالسمعيات كأحوال الآخرة ومسائل الشفاعة والحوض والميزان وسؤال الملكين وعذاب القبر وغيرها... لأنها شأن يتجاوز حدوده وإمكانياته؛ يقول الماتردية: "...العقول أنشئت متناهية تقصر عن الإحاطة بكلية الأشياء والأفهام متقاصرة عن بلوغ غاية الأمر."⁵

- اختلاف الفهوم تبعا لاختلاف مصادر الفهم:

فمن كان اعتماده على العقل وعلوم الأوائل وفلسفتهم (المعتزلة) يختلف فهمه على من يعتمد على النص ويقص من دور العقل؛ ويختلف عن من يحاول التوسط في إعطاء العقل حقه في حدود إمكانياته وطاقته ومن دون أن يضحى

/ القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة، ط3، تحقيق عبد الكريم عثمان، القاهرة، مكتبة وهبة، 1996، ص 88.¹

² / جولد تزيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، دط، بيروت، دار الرائد العربي، 1946، ص90-91.

³ / ابن خلدون، المقدمة، ط3، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1967، ص368.

/ أبو منصور الماتردية، كتاب التوحيد ، بيروت، دار الكتب العلمية، ص102⁴

/ أبو منصور الماتردية، كتاب التأويلات، بيروت، دار الكتب العلمية، ج1، ص 651.⁵

بالنص انتصارا للعقل وهكذا... من دون أن نسقط التفاوت في الفهم ودرجة الاستيعاب فليس كل الناس يمتلكون الدرجة نفسها والمستوى نفسه؛ فهناك الدقيق ومن يملك قدرة فائقة على الفرز والجمع وهناك المتوسط وهناك الضعيف ...

-اختلاف الأمزجة والطبائع:

المحددات النفسية وتنوعها لها دور في توجيه الفهم والتفسير؛ فالناس منهم اللين والبسيط ومنهم الشديد والقاسي ومنهم الغليظ وهكذا... وهي محددات تسهم الظروف الجغرافية في صياغتها فالأعرابي غير الحضري وسكان الصحراء غير ساكني الجبل وهؤلاء وأولئك غير ساكني السواحل أو السهوب وهكذا... وقد أفضت تلك الأمزجة والطبائع إلى اختلاف في فهم النصوص الشرعية يظهر عند الخوارج بسبب الطبيعة البدوية وعند المعتزلة بسبب الأجواء الانفتاحية في العراق وفي تفسيرات الشيعة بسبب الظروف التاريخية التي صاغت نفسياتهم وشخصيتهم وعقدة المظلومية وما إلى ذلك...

-الخلافات السياسية:

كان للظروف السياسية والنزاع حول أحقية الحكم منذ وقت مبكر من عمر الدولة الإسلامية أثر كبير في ظهور الفرق الإسلامية؛ فقد ظهر بذلك السبب الخوارج الذين رأوا في اعتلاء معاوية عرش الخلافة تصفية للخلافة الراشدة ، كما رأى فيه الشيعة سطو على حق علي رضي الله عنه وآل البيت في الحكم... كما كان اعتلاء معاوية سدة الحكم فرصة لإشاعة القول بالجبر وكون حكمه قضاء وقدر ومن ثمة ظهور فرقة الجبرية وفي المقابل فرصة لقول آخرين بالقدر وكون الإنسان قادرا وحرًا...

3/ علم الفرق الإسلامية: حقيقته وصلته بالعلوم الأخرى

/ تعريف علم الفرق:

يعرف الدكتور عمار جيدل علم الفرق بأنه: "... الفن المهتم بالتأصيل الشرعي للفرق الإسلامية من مظانها وكتب جهابذة علمائها والكشف عن مجموع آرائها والخلفية النظرية التي تستند إليها وصلة كل ذلك بمواقفها الفكرية والسياسية بل وكل ما من شأنه أن يؤثر في أتباعها."⁶

شرح التعريف:

/ عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، الجزائر، دار البلاغ للنشر والتوزيع، ص176

الفن: هو العلم؛ أي أنه اكتسب وصف العلم، وقد درج القدامى على تسمية العلوم بالفنون وجاء في النظم: إن مبادئ كل فن عشرة... يقصد كل علم.

التأصيل الشرعي للفرق الإسلامية: هو بيان لموضوع هذا العلم والذي هو التأصيل لمقولاتها وأفكارها ومقاصدها، وهو المراد بالشرعي.

من مظانها...: إن التأصيل لا يكون من كتب الخصوم، بل يكون من المصادر الخاصة.

الخلفية النظرية التي تستند إليها: إن العودة إلى المظان والمصادر هو ما يكشف الخلفية النظرية والأصول المنهجية التي تتحكم في توجيه عقل هذه الفرقة وتلك، ومن ثمة في إنتاج المقولات والآراء.

صلة كل ذلك بمواقفها الفكرية والسياسية: إن كشف الخلفية النظرية من المظان سيبيح لنا فهم الآراء الفكرية والمواقف السياسية لكل فرقة.

/ صلة علم الفرق بعلم الكلام:

عرف الفارابي علم الكلام بأنه " ... صناعة يقندر بها الإنسان على نصره الآراء والأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملة وتزييف كلّ ما خالفها بالأقوال".⁷ وعرفه ابن خلدون بأنه: " ... علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات على مذهب السلف وأهل السنة وسر هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد".⁽⁸⁾

وعرف عمار جيدل علم الفرق بأنه: " هو الفن المهمم بالتأصيل الشرعي للفرق الإسلامية من مظانها وكتب جهابذة علمائها والكشف عن مجموع آرائها والخلفية النظرية التي تستند إليها وصلة كل ذلك بمواقفها الفكرية والسياسية بل وكل ما من شأنه أن يؤثر في أتباعها".⁹ وعرفه القنوجي قبل ذلك بأنه: " ... هو علم باحث عن ضبط المذاهب الباطلة المتعلقة بالاعتقادات الإلهية".¹⁰

إن علم الفرق بمعناه عند القنوجي هو علم يتولى فرز الفرق ليعرف من هو على صواب ومن هو على الباطل بالنسبة لفهمها لمسائل العقيدة، وهذا ما يعنيه علم الكلام الذي يتولى الدفاع عن العقيدة التي يُحكم عليها بالصحة ضد تلك التي حكم عليها بالبطان ومن ثمة الضلال؛ فعلم الفرق وعلم الكلام بهذا المعنى لهما نفس الغاية.

/ الفارابي، إحصاء العلوم، ط3، القاهرة، 1986، ص 131.⁷

(8)- ابن خلدون، المقدمة، ص 821

/ عمار جيدل، مدخل إلى دراسة الفرق الإسلامية، ص 17⁹

/ صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم، ج2، ص 515¹⁰

أما إذا اعتمدنا تعريف الدكتور جيدل فإنه يظهر لنا أن علم الفرق لا تعنيه المفاضلة ولا فرز الفرق والنظر فيمن هو على صواب أو هو على باطل؛ بقدر ما يعنيه بيان وكشف تلك الآراء من خلال كتب علمائها ومصادرها من أجل فهم مواقف أتباعها الفكرية والسياسية ومن ثمة تفهمها، والتفهم لا يعني بالضرورة الاقتناع، أو كما يقول الدكتور جيدل: "...نهدف إلى تحقيق الفهم المتبادل فيما بين المسلمين فهما صحيحا على وفق مقررات مؤلفاتهم."¹¹ فالهدف بالنهاية هو الوصول إلى مستوى من الوعي بالاختلاف وامتلاك القدرة على إدارته خاصة بالنسبة لطالب العلم الشرعي.

واعتمادنا هذا التعريف يستند إلى حجج قوية أوردها صاحب التعريف وهي الإكراهات والتحديات الواقعية التي يعيشها المسلمون اليوم، ولعل أبرزها حالة التشطي والتفرقة والذبح على المذهب والطائفة والتي يستل معظمها مبرراته من مقولات الفرق القديمة.¹² ومن ثمة فإن طالب العلوم الإسلامية يجب عليه أن يدرس الفرق كإنتاج فكري اجتهادي يقبل ويرد وليس كأنساق إجبارية التمثل كي تتلاشى أمامه المعينات النفسية ويصبح قادرا على التفهم والانفتاح، بل والإنتاج أيضا.

4 / غاية علم الفرق وفوائده:

هناك حاجة ماسة إلى التعرف على الفرق الإسلامية ومقولاتها وتفسيراتها وفهمها للعقيدة الإسلامية وجزئياتها خاصة من قبل طلبة العلم الشرعي، وتكمن تلك الحاجة في النقاط الآتية:

-كون مقولاتها وآثارها الفكرية لا تزال حاضرة في الوقت الراهن؛ فتلك المقولات والتفسيرات والفهوم وإن كانت قد صدرت وفق رؤية ومنهج بالنسبة لواقعها ومؤسسيها، فقد تم توظيف الاختلاف حولها في صراعات وخلافات دموية انتهت في كثير من الأحيان إلى محن اجتماعية واضطرابات سياسية وأمنية كثيرة. وقد ذكر علال الفاسي الكثير من الشواهد على ذلك مشرقا ومغربا؛ منها ما وقع في سنة (447هـ) من "فتنة بين الأشاعرة والحنابلة؛ لدرجة منع أحد الفريقين الآخر من حضور الجمعة والجماعات، وما وقع بينهم في (سنة 469هـ) من تبادل للاتهامات بالتفسيق والتبديع والتكفير.¹³ ومنها الفتنة التي وقعت بين الموحدين والمرابطين بزعامة محمد بن تومرت (ت 524هـ) الذي اتهم مخالفه من المرابطين بتهم عقدية كثيرة أهمها: التشبيه والتجسيم.. ثم تهمة

/ عمار جيدل، المرجع السابق، ص 1711

/ أنظر: المرجع نفسه، ص 19¹²

¹³ / ابن كثير، البداية والنهاية، ج 15، ص 729، أحداث (سنة 447 هـ).

المروق من الدين عموماً ، فاستبيحت بذلك الدماء وهدمت الدور، وأدخل الغرب الإسلامي في فتنة دامية.¹⁴

ولا ينبغي أن يفوت طالب العلم الشرعي أن كثيراً من الأحداث التي يشهدها العالم الإسلامي إنما ترتد في جزء كبير منها إلى هذا الإرث الخاص بالفرق الإسلامية؛ ما يستدعي ضرورة المعرفة من أجل فهمها والبحث في كيفية تطويق الخلافات والاستفادة من تنوع المصادر وتطويعها وتأصيل حرية الرأي والتفكير والفهم.

- الفرق الإسلامية ومقولاتها جزء من التراث الفكري الإسلامي الذي يحسن بطالب العلم الشرعي المتخصص التعرف عليه؛ فإن الأمم الحية لا تنقطع عن تاريخها لمجرد أن جزءاً منه أو بعضه فاسد، بل إنها تعمل على الاستفادة من محطات الفشل فيه حتى تستعيد قوتها ودورها الحضاري؛ لأنه يظل تاريخاً بشرياً يحسن بنا الاستفادة من محطاته المضيئة وتجاوز المحطات المظلمة.

- ضرورة فهم مقولاتها وأفكارها وتفهمها بهدف الوصول إلى مرحلة فكرية نضيجة يُحسن فيها المسلمون إدارة الخلافات الفكرية للحيلولة دون الصراعات الدموية المذهبية والطائفية التي تتغذى من مقولات الفرق وأفكارها وفهومها اليوم؛ فإن قراءة أفكار ومقولات الفرق الإسلامية في إطارها الزماني والمكاني وضمن النظام المعرفي الذي يحكمها من شأنه أن يفتح الأبواب مشرعة لتفهمها ويقلص من مساحات التعصب للرأي والشطط فيه، ومن شأنه، أيضاً، أن يؤسس لحوار ونقد علميين بعيداً عن لغة التجهيل والتفسيق والتبديع المقيتة.

وبالرغم من ذلك فقد وجدنا بعض الباحثين والأساتذة يقدمون جملة من المحاذير من أجل ترك دراستها ورفض تدريسها أو تقديمها لطلبة العلم الشرعي خاصة نذكر منها:

-إن دراسة الفرق الإسلامية هو إحياء للبدع التي سادت في زمن مضى وانقضى وتم القضاء عليها بفضل التمكين لعقيدة أهل السنة والجماعة على يد المتوكل، ودراستها هو نسف لجهود العلماء والدعاة التي جاهدت بالدم والعلم من أجل القضاء عليها، والتي يعد الإمام أحمد ابن حنبل قائدها ونموذجها.

على أن التعرف على الفرق لا نعني به عرض الرأي الواحد أو عرض رأي فرقة بعينها دون الأخرى، بل هو معنى بتقديم آراء الفرق كلها، وهذا ما يجعل هذا المحذور مردود وغير ذي أهمية. ثم إن عرض الآراء من شأنه أن يسهم في تشكيل وعي الطالب تجاه تراثه وواقعه الفكري والسياسي والاجتماعي.

¹⁴/ لسان الدين ابن الخطيب، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج4، ص45.

-لا مبرر لدراستها لعدم وجود الفرق في هذا العصر؛ وهذا المحذور متهافت وفيه جهل أو تجاهل أو تجاوز للواقع وعطل كبير في أجهزة وآليات الاستقطاب للمشهد الفكري والثقافي والسياسي والاجتماعي؛ فالعالم الإسلامي اليوم حدوده طائفية ومذهبية أكثر منها جغرافية، وسياسته توجهها في أغلب الأحيان المذاهب والطوائف وأفكاره تصاغ في أغلب الأحيان بناء على مقولات وفهوم مذهبية وطائفية وهذا ما نعيشه.

-إن دراسة الفرق تعمق الهوة بين المسلمين، وهذا يمكن أن يكون صحيحا بالنظر إلى غاية الدارس أو المدرس والأستاذ والباحث؛ فهذا العلم ليس محمودا لذاته ولا مذموما لذاته وإنما يتعلق المدح والذم بالغاية التي يتوخاها المدرس والمتلقي والطالب من دراسته لهذا العلم. وعليه فإنها إذا تم التخلص من التوظيف السياسي والمصلحي والتعصب المذهبي فإن هذا العلم سيحقق فائدة كبيرة.

5/ منهج ومصادر دراسة الفرق الإسلامية:

/منهج الدراسة:نعني بمنهج دراسة الفرق ما ينبغي أن يكون عليه المدرس والدارس أو المتلقي من شروط وضوابط تؤهله لمباشرة البحث أو تدريس الفرق.

أولها- الضوابط المعرفية: والمراد بها امتلاك الأدوات المعرفية المتمثلة في:

-الاستيعاب الجيد والبحث المستمر والقراءة والعودة إلى المصادر مع توخي الموضوعية والوظيفية والابتعاد عن القراءات المذهبية والطائفية؛ أي أن يكون "...متحليا بنباهة الفكر ولا يكون ذلك إلا بالتحصيل والقراءة المستمرة." ¹⁵

-التمكن من المصطلح من أجل تفادي التعميم وفهم المراد منه عند أصحابه حتى لا يقع في أخطاء في حق هذه الفرقة أو تلك؛ كما هو حاصل في فهم مصطلح المتشابه والقضاء والقدر؛ ففهم المصطلح ببعد واحد يؤدي حتما إلى إنتاج معنى واحد. ¹⁶

-التمكن من علوم اللغة وهذا ضابط لم يختلف حوله اثنان وقد أسهب الأصوليون في بيان دور اللغة العربية في مجال الدراسات الإسلامية لارتباطها بالنص الذي نزل على طرائق العرب في الكلام؛ فيقول أحدهم: " معرفة

/ عمار جبدل، المرجع السابق، ص 60¹⁵
/ أنظر: عمار جبدل، المرجع السابق، ص 60¹⁶

موضوعات اللغة من جهة الحقيقة والمجاز والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد... مما لا يعرف في غير العربية.¹⁷

-التعامل المباشر مع المصادر: لأن تقرير آراء الفرقة من مصادر خصومها يؤدي حتما إلى التجني أو تقويلها ما لم تقل ثم إصدار الأحكام الجزافية وبناء المواقف والسلوك وفقها.

الضوابط الأخلاقية: وهي في الجملة ما ينبغي أن يتحلى به المسلم من أخلاق تمنعه من التجني على المخالفين أو تقويلهم ما لم يقولوا أو ازدراء آرائهم وتحقير فهمهم والتعالي عليهم واحتكار الحقيقة والانغلاق على الرأي الخاص ونبذ الآراء المخالفة ومن ذلك:

استحضار الرقابة الإلهية: لأننا "... لا نفعل ذلك في غيبة المولى بل تحت سلطانه ورعايته ورقابته فنحن نستلهمه دائما كما لو كان يواصل في أعماقنا دوره كمشرع."¹⁸

التثبت قبل إصدار الأحكام: وهو تحصيل حاصل لاستحضار الرقابة الإلهية أو ما أسماه الدكتور جيدل بالتقوى بمضمونها المعرفي أو العلمي.

ترك الانتصار للذات إن أفضى البحث الموضوعي إلى عدم صحة المعارف السابقة والانتصار بدلا عن ذلك لمقتضيات البحث الموضوعي مع الحرص على حق النقد الذي لا يعني الازدراء والسخرية.

ترك التعالي على المخالف والبحث عن التقاطعات والمشاركات.

/مصادر دراسة الفرق: فهي على ضربين:

مصادر خاصة: وهي كتب ومؤلفات وآراء وتفسيرات أصحاب الفرق وعلمائها وأساطينها، أي لا ينبغي أن تؤخذ الآراء من كتب الخصوم لأنه ينافي الضوابط المعرفية والأخلاقية التي سبق ذكرها.

مصادر عامة: وهي الكتب والمؤلفات التي من شأنها أن تعمق الفكرة وتعلي من مستوى البحث والدراسة وتعطي الدراسة طابعا موضوعيا وموثوقا به، ومن ذلك القواميس والمعاجم وكتب التاريخ والتراجم وتصانيف العلوم واللغة وغيرها...

انتهى

/سيف الدين الأمدى ، الإحكام في أصول الأحكام، ص917
/ عبد الله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتعليق: عبد الصبور شاهين، ص134.18

ثانيا- الأصول المنهجية للفرق الإسلامية

1/ تعريف الأصول لغة واصطلاحاً:

الأصول لغة: تطلق على عدة معاني منها:

أصلالشيء أسفله، وأوله ومادته الأولى ومنبته وأساسه وما ينبني عليه غيره.¹⁹

الأصول اصطلاحاً: تطلق لفظة الأصل بالإفراد وتعني:

الدليل: كقولهم، أصل هذه المسألة الكتاب والسنة، ومنه أيضاً أصول الفقه، أي أدلته.

الرجحان: كقولهم: الأصل في الكلام الحقيقة، أي الراجح عند السامع والمتبادر إلى ذهنه هو الحقيقة لا المجاز.

القاعدة المستمرة: كقولهم: إباحة الميتة للمضطر على خلاف الأصل، أي على خلاف القاعدة المستمرة.

الصورة التي قيس عليها: وهي أحد أركان القياس، إذ لا بد فيه من أصل يقاس عليه، وفرع يلحقه حكم الأصل.²⁰

وتطلق بالإضافة ويراد بها الأصولان: أصول الدين (علم الكلام) وأصول الفقه.

فأما أصول الدين فهو "علم يُبحث فيه عن أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله، وأحوال المخلوقين من الملائكة والأنبياء والأولياء والأئمة، والمبدأ والمعاد على قانون الإسلام لا على أصول الفلاسفة، تحصيلاً لليقين في العقد الإيماني ودفعاً للشبهات".²¹ وله أسماء عديدة وتعريفات كثيرة عند الفارابي وابن خلدون والإيجي ومحمد عبده وغيرهم...وهي مما يعرفه المختصون وطلبة العلم

¹⁹ / أنظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، مادة: أ.ص.ل، 2003، وما بعدها.

²⁰ / أنظر: محمد حسن هيتو، الوجيز في التشريع الإسلامي.

²¹ / سراج الدين الغزنوي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: حازم الكيلاني الحنفي، ط1، القاهرة، دار الكرز، 2009، ص29-31.

الشرعي عموماً. ويبدو في هذا التعريف أن اللفظة استعملت بمعناها اللغوي؛ أي ما ينبنى عليه غيره وذلك لأن ما عدا ما ذكر في التعريف من أمور الدين إنما تنبنى عليها.²²

وقد يطلق اصطلاح أصول الدين ويراد به أركان الإيمان وهي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، أو أركان الإسلام وهي الشهادتان والصلاة والزكاة والصوم والحج.²³ وقد يطلق ويراد به المعلوم من الدين بالضرورة.

وأما أصول الفقه فهو كما عرفه الإمام فخر الدين الرازي، ومختصرو كلامه كصاحب الحاصل والتحصيل، والبيضاوي صاحب نهاية السؤل في علم الأصول الوصول " ... هو معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد."²⁴

وفي المحصلة فإن الأصول هي جملة من القواعد التي يتبعها أصحاب هذا العلم أو ذاك في دراسته، والتي تحكم طرق البحث والاستنباط، وقد تكون تلك الأصول علماً مستقلاً؛ ومن ذلك أصول التفسير، وأصول الحديث، وأصول الفقه.

2/ تعريف المنهج لغة واصطلاحاً:

تعريف المنهج لغة:

المنهج في لغة العرب يعني الطريق الواضح المستقيم. جاء في الصحاح: "المنهج الطريق الواضح، وكذا المنهج والمنهاج. وأنهج الطريق أي استبان، وصار نهجا واضحا بينا، ونهجت الطريق إذا أبنته وأوضحته."²⁵ وقد استعمله القرآن الكريم بهذا المعنى حين قال تعالى: " لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا." [المائدة/ 48]

تعريف المنهج اصطلاحاً:

عرفه أحد المفكرين بالقول: "هوفنّ التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين."²⁶ أو هو: " المنهج هو الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامّة

/ أنظر حول موضوع علم أصول الدين وتسمياته: صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم، ج2، ص68²²

²³ أنظر: حديث جبريل الذي رواه سيدنا عمر ابن الخطاب: " بينما نحن جلوس...."

²⁴ البيضاوي، نهاية السؤل في علم الأصول، عالم الكتب، ج1، ص05.

²⁵ الجوهرى، الصحاح، ط4، بيروت، دار العلم للملايين، باب الجيم، فصل النون، ج1، ص346

²⁶ عبد الرحمن بدوي، منهاج البحث العلمي، ط3، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977، ص04.

تهيمن على سير العقل وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.²⁷ وعرفها آخر بالقول: " المنهج هو -الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه أو غايته واكتشاف الحقيقة أو الوصول إلى المعرفة".²⁸

وبالجمع بين اللفظتين (أي الأصول والمنهج) نقول بأن الأصول المنهجية هي تلك القواعد والأسس التي تخضع في بنائها وتأسيسها لطريق واضح وبيّن بحسب ما يرى مؤسسوها وأصحابها.²⁹

3/ الأصول المنهجية للفرق الإسلامية: تعريفها وأهداف دراستها.

يكشف لنا تعريف الدكتور عمار جيدل السابق لعلم الفرق وهو " ...أن علم الفرق هو الفن المهتم بالتأصيل الشرعي للفرق الإسلامية من مظانها وكتب جهابذة علمائها والكشف عن مجموع آرائها والخلفية النظرية التي تستند إليها وصلة كل ذلك بمواقفها الفكرية والسياسية بل وكل ما من شأنه أن يؤثر في أتباعها."³⁰ أن كل فرقة لها أصولها المنهجية التي يمكن التعرف عليها من خلال المظان والمصادر الخاصة بها ومن خلال آراء أساطينها وجهابذتها، وهي الأصول التي تتوكأ عليها أو تستند إليها كل فرقة من تلك الفرقية فهمها للعقيدة الإسلامية وجزئياتها وفروعها ومن ثمة تخريج مقالاتها وبناء مبادئها وأصولها التي صارت تعرف بها وتتميز بها عن غيرها، وبناء عليه يمكن أن نقدم تعريفا يقرب المراد بالأصول المنهجية للفرق الإسلامية، ثم نردف التعريف بشرح توضيحي.

تعريفالأصول المنهجية للفرق الإسلامية:

الأصول المنهجية هيالمبادئ والقواعد التي تستند إليها وتتوكأ عليها وتنتقل منها كل فرقة من الفرق الإسلامية في صياغتها لآرائها وأصولها الاعتقادية والتي نعثر عليها ونجدها في المظان والمصادر الخاصة وفي آراء علماء وأساطين كل مذهب أو فرقة أو طائفة بغرض فهمها وتفهم مواقفها السياسية وآرائها الفكرية.

فالأصول المنهجية هو بحث معني بكشف المنهجية النظرية الاستدلالية التي تستند إليها هذه الفرقة أو تلك، والتي تتشكل في ضوئها أو على أساسها الأصول الاعتقادية والمواقف الفكرية والسياسية الخاصة.

²⁷ المرجع نفسه، ص05.

²⁸ مهدي فضل الله ، أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر،

1998، ص12.

/ بصرف النظر عن موافقتنا أو معارضتنا لها؛ فإن المعارضة لا تنفي عنها صفة المنهجية والوضوح في الرؤية.²⁹

/ عمار جيدل، مرجع سابق ، ص17³⁰

وتتمثل القواعد التي تشكل أصولاً منهجية في جملة من مبادئ العقلية أو النقلية أو هي مزيج بين العقل والنقل أو هي مبادئ وأصول تعد حصيلة وقائع أو أحداث تاريخية.

والبحث عن تلك الأصول والقواعد لا يراد منه المفاضلة بين الفرق؛ بقدر ما هو محاولة معرفية تتيح للدارس والطالب قدراً من فهم الأصول التي بنت عليها كل فرقة آراءها الفكرية ومواقفها السياسية التي تتبدى في الواقع.

أهداف دراستها:

إن دراسة الأصول المنهجية لكل فرقة من الفرق الإسلامية تهدف إلى جملة من الأهداف نوجزها في النقاط التالية:

-/ معرفة طبيعة الأصول المنهجية التي تستند إليها وتنطلق منها كل فرقة من هذه الفرق ومدى انسجام أو اتفاق مقولاتها وآرائها مع تلك الأصول، ومعرفة إلى أي حد يمكن وصفها بالمنهجية. وهل هي أصول منهجية أم أهواء وردود أفعال وبيان انعكاسات كل ذلك على الفكر والواقع الإسلاميين اليوم.

-/ بيان الفهم المتميز لكل فرقة وما ينتج عنه من نظريات معرفية ومواقف سلوكية، ومن ثمة يساعدنا ذلك على الابتعاد عن الصور النمطية والأحكام المسبقة على مواقف وآراء هذه الفرق أو تلك دون معرفة كاملة. أو تكوين معرفة قاصرة وأحياناً متجنبة عنها من خلال آراء الخصوم؛ فالتعرف على أصول الفرق يجعل الدارس يفهم أن ما يصدر عنها من آراء ومقولات هو وليد تلك الأصول؛ أو هو نتيجة طبيعة لطريقة التفكير فينبعث في نفس الدارس شيئاً من الاحترام لهذه الفرق تبعاً لاحترامها لخياراتها المنهجية، ويكون النقد أو المناقشة، من هذا المنطلق، هادئة ومحترمة وبعيدة عن التجهيل والتبذير وما إلى ذلك...

-/ تحقيق الفهم المتبادل فيما بين المسلمين فهما صحيحاً على وفق مقررات مؤلفاتهم ومصادرهم، ما يؤدي إلى الانفتاح على الرأي الآخر والفهم الآخر وقبوله، والقبول لا يعني الاقتناع؛ لأنه بالقدر الذي يحدث الفهم تتسع دائرة التفهم والاقتراب من غير أن يسلب أحد حق الآخر في الفهم أو التفسير أو الرأي.

-/ كشف أسباب الاختلاف؛ فإذا تم التعرف على أصول هذه الفرق وتلك وظهر توافق الآراء والمقولات معها (أي مع الأصول) انكشفت الأسباب الحقيقية التي تتدخل عادة لتجعل من الاختلاف خلافاً³¹ أي يظهر مع الدرس أن أسباب الاختلاف والصراع ليست من بين الأصول ولا هي جزء منها.

-/ فتح آفاق التواصل مع مختلف أنماط فهم وتفسير مسائل العقيدة الإسلامية.

/ أنظر في التفريق بين الاختلاف والخلاف: أبو البقاء الكفوي، الكليات، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998، ص 61.31

-/ تجاوز المنطق الشمولي الذي يتمسك بطريقة واحدة لفهم تلك المسائل
ومن ثم العمل على تعدد آليات الفهم.

انتهى

1 / الأصول المنهجية للشيعة

التعريف بالشيعة

أسمائهم

أصولهم الاعتقادية والسياسية

أصولهم المنهجية

1 / التعريف بالشيعة:

هي واحدة من الفرق الإسلامية "...وإنما قيل لهم الشيعة لأنهم شايعوا عليا
رضوان الله عليه ويقدمونه على سائر أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم."³² وقد اختلف في نشأتها وظهورها بين أصحاب المذهب وأتباعه وبين
غيرهم:

/ أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ج1، ص 65.32

فأصحاب المذهب والأتباع يقولون أن التشيع ظهر زمن النبي صلى الله عليه وسلم؛ حيث يذكر النوبختي أن الشيعة هي أول الفرق وأن بعض الصحابة قد عرفوا بانقطاعهم لعلي والقول بإمامته منهم: المقداد بن الأسود الكندي وسلمان الفارسي وأبو ذر الغفاري وعمار بن ياسر.³³

ومنهم من ذهب أبعد من ذلك حين اعتبر بأن التشيع قديم وأنه ولد قبل رسالة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه ما من نبي إلا وقد عرض عليه الإيمان بولاية علي والدليل على ذلك ما يرويه الكيليني في الكافي عن أبي الحسن قال: [ولاية علي مكتوبة في جميع صحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولاً إلا بنبوته محمد - صلى الله عليه وآله - ووصية علي عليه السلام].³⁴

وقد تبعمهم في ذلك بعض من أهل السنة منهم ابن خلدون الذي يقول: "...إعلم أن مبدأ هذه الدولة - يعني دولة الشيعة - أن أهل البيت لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يرون أنهم أحق بالأمر، وأن الخلافة لرجالهم دون من سواهم"³⁵. ومن المحدثين أحمد أمين الذي يقول: "...كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه."³⁶

وأما أهل السنة فيردون تاريخ ظهورهم إلى زمن الفتنة بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه؛ يقول ابن حزم: "... ثم ولي عثمان وبقي اثني عشر عاماً وبموته حصل الاختلاف وابتدأ أمر الروافض."³⁷ والروافض إحدى تسميات الشيعة كما سيأتي بيانه.

2/ أسماءهم: من أسمائهم:

الشيعة: وهو أشهر أسمائهم، ويشمل جميع فرقهم، ويطلق على كل من يعتقد بإمامة علي رضي الله عنه.

الرافضة: هو اسم أطلقه عليهم خصومهم لرفضهم خلافة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما³⁸ وهي تسمية قذحية.

العدلية: لقولهم بالعدل ضمن أصولهم الاعتقادية، وهي تسمية يطلقها الشيعة على أنفسهم.

/ الحسن بن موسى النوبختي، فرق الشيعة، ص 16³³
/ الكيليني، أصول الكافي، ط5، تحقيق: علي أكبر الغفاري، طهران، دار الكتب الإسلامية، ج 1 ص 437.³⁴

/ ابن خلدون، المقدمة، ص 170³⁵
/ أحمد أمين، فجر الإسلام، ص 288³⁶
/ ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، ج 2، ص 8³⁷
/ الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص 08. (نسخة ب د ف دون ط دون مكان نشر أو تاريخ)³⁸

3/ فرقههم: أشهر فرق الشيعة هي:

الإمامية:

ويطلق عليها أيضا الإثنا عشرية أو الجعفرية؛ فالإمامية لاعتقادهم بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم نسا ظاهرا وتعيينا صادقا³⁹ وكونها ركن في الدين، وأما الإثنا عشرية فلاعتقادهم بأن الإمامة في اثني عشر إماما من الأئمة المعصومين عندهم، وأما الجعفرية فنسبة إلى الإمام جعفر الصادق، وهو الإمام السادس. وهي مذهب أهل إيران وأكثر أهل العراق.

الزيدية:

أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي، وكان من مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل فقال كان علي رضي الله عنه أفضل الصحابة إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينية رعوها.⁴⁰ وينتسرون في اليمن وقد ذكر محمد أبو زهرة أنهم أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة.⁴¹ وينسبون اليوم إلى أحد زعمائهم الروحانيين وقادتهم الميدانيين عبد الملك الحوثي ويعرفون بالحوثيين.

الإسماعيلية:

أتباع إسماعيل بن جعفر الصادق؛ قال الشهرستاني: "وأشهر ألقابهم الباطنية وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم أن لكل ظاهر باطنا ولكل تنزيل تأويلا."⁴² ويطلق عليهم أيضا الباطنية، ويتواجدون بصفة كبيرة في سوريا وأجزاء من لبنان.

4/ أصولهم الاعتقادية:

أهم الأصول الاعتقادية للشيعة هي:

التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد.⁴³ وهذه الأصول الخمسة تتضمن عقائد أخرى انفردت بها الإمامية، وهي: العصمة والمهدية والتقية والرجعة والبداء.

/الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 162.³⁹

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 155.⁴⁰

/ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ج1، ص 47.⁴¹

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 192.⁴²

/المصدر نفسه، ج1، ص 49⁴³

التوحيد:

يقول الشيخ الصدوق: "...إعلم أن اعتقادنا في التوحيد أن الله تعالى واحد أحد، ليس كمثلته شيء قديم لم يزل سميعا بصيرا عليما حكيفا حيا قيوما عزيزا قدوسا قادرا غنيا. لا يوصف بجوهر ولا جسم ولا صورة ولا عرض ولا خط ولا سطح ولا ثقل ولا خفة ولا سكون ولا حركة ولا مكان ولا زمان [...] وأنه تعالى شيء لا كالأشياء أحد صمد لم يلد فيورث ولم يولد فيشارك ولم يكن له كفاء أحد ولا ند ولا ضد ولا شبه ولا صاحبة ولا مثل ولا نظير ولا شريك، لا تدركه الأبصار والأوهام وهو يدركها لا تأخذه سنة ولا نوم وهو اللطيف الخبير خالق كل شيء؛ لا إله إلا هو له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين [...] ومن قال بالتشبيه فهو مشرك ومن نسب إلى الإمامية غير ما وصف في التوحيد فهو كاذب. وكل خبر يخالف ما ذكرت في التوحيد فهو موضوع مخترع وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو باطل وإن وجد في كتاب علمائنا فهو مدلس [...]".⁴⁴

ودفعا لشبهة التعدد وتحقيقا لمفهوم التوحيد يذهب الشيعة إلى القول بأن الله تعالى "...لم يزل سميعا بصيرا عليما حكيفا قادرا عزيزا حيا قيوما واحدا قديما وهذه صفات ذاته".⁴⁵ أي أن صفاته هي عين ذاته وليست زائدة عن ذاته تعالى.

العدل:

هو "... تنزيه الباري تعالى عن فعل القبيح والإخلال بالواجب".⁴⁶ إذ "...لو جاز عليه فعل القبيح لجاز عليه الكذب فيرتفع الوثوق بوعدده ووعيده وترتفع الأحكام الشرعية وينقض الغرض المقصود من بعث الأنبياء والرسول".⁴⁷ يعني لو اعتقدنا أن الله تعالى غير عادل لجوزنا أن يفعل الأشياء القبيحة، وهذا يعني عدم الثقة في وعده بالثواب للمحسنين وتوعده بالعقاب للمسيئين وهذا يعني في الأخير أنه لا معنى لإرسال الرسول؛ وهذه الأمور كلها مستحيلة في حق الله تعالى فثبت بذلك أنه تعالى عادل.

النبوة:

" النبي هو الإنسان المخبر عن الله عز وجل من غير واسطة بشر، وبقيد (الإنسان) يخرج الملك وبقيد (المخبر عن الله) يخرج المخبر عن غيره وبقيد (من غير واسطة بشر) يخرج الإمام والعالم فإنهما مخبران من الله تعالى بواسطة النبي".⁴⁸ هكذا يعرف الشيعة النبي.

/ الشيخ الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية، ص 21-22. 44.

/ المصدر نفسه، ص 27⁴⁵

/ الحلي، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، ص 64. 46.

/ الشيخ المفيد، النكت الاعتقادية، ص 33. (نسخة إلكترونية) 47.

/ المصدر نفسه، ص 34⁴⁸

وحكم النبوة واجب عقلا لأن التشريعات التي يأتي بها النبي من عند الله تعالى هي موافقة لما يحكم به العقل.

الإمامة:

"... هي رياضة عامة دينية مشتملة على ترغيب عموم الناس في حفظ مصالحهم الدينية والدنياوية وزجرهم عما يضرهم بحسبها." ⁴⁹ وهي: "... أصل من أصول الدين." ⁵⁰ "... ليست قضية مصلحة تناط باختيار العامة، بل هي قضية أصولية وهي ركن الدين." ⁵¹

المعاد:

المعاد هو "... الوجود الثاني للأجسام وإعادتها بعد موتها وتفرقتها." ⁵² وله مزيد أهمية من حيث إن الكفار أول ما أنكروا من رسالة النبي صلى الله عليه وسلم هذه المسألة؛ أي مسألة المعاد والبعث.

وأما ما انفردت به الإمامية أو الإثنا عشرية فهي:

العصمة:

يقول صاحب عقائد الإمامية: "... نعتقد أن الأنبياء معصومون قاطبة وكذلك الأئمة عليهم جميعا التحيات الزكيات، والعصمة هي التنزه عن الذنوب والمعاصي صغائرهما وكبائرها." ويجري على الأئمة ما يجري على الأنبياء لأن المفروض في الإمام أنه منصوب من الله تعالى لهداية البشر خليفة للنبي." ⁵³

ويزيد بخصوص عصمة الأئمة: "لا نعتقد في أئمتنا ما يعتقد الغلاة والحلوليون (كبرت كلمة تخرج من أفواههم) بل عقيدتنا الخاصة أنهم عباد مثلنا اختصهم الله بكرامته وحباهم بولايته؛ إذ كانوا في أعلى درجات الكمال... لا يدانيهم أحد من البشر فيما اختصوا به." ⁵⁴

/ نصير الدين الطوسي، قواعد العقائد، ص 457. ⁴⁹
/ محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، ص 54. (نسخة إلكترونية) ⁵⁰
/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 146. ⁵¹
/ الحلي، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر، ص 86. ⁵²
/ محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية، ص 41 ⁵³
/ المصدر نفسه، ص 63. ⁵⁴

المهدية:

المهدي المنتظر عقيدة جميع المسلمين؛ غير أن ما يميز اعتقاد الإمامية فيه هو أن "... المهدي هو شخص معين ومعروف ولد سنة 256هـ، وهو لا يزال حيا هو ابن الحسن العسكري واسمه محمد... وسيظهر في اليوم الموعود به من الله تعالى... واختفاؤه وظهوره سيكون معجزة الله تعالى للخلق"⁵⁵

التقية:

ومعناها أن يخفيأحدهم هويته عند إحساسه بالخطر، وقد "...كانت شعارا لآل البيت عليهم السلام دفعا للضرر عنهم وعن أتباعهم وحقنا لدمائهم واستصلاحا لحال المسلمين وجمعا لكلمتهم. ودليلها ما روي عن جعفر الصادق: (التقية ديني ودين آبائي) " ⁵⁶

الرجعة:

يرجع إلى الحياة الدنيا بعد الموت من علت درجته في الإيمان ومن بلغ الغاية في الفساد وذلك عند قيام المهدي؛ يقول الشيخ المظفر: " إن الذي تذهب إليه الإمامية أن الله تعالى يعيد قوما من الأموات إلى الدنيا في صورهم التي كانوا عليها فيعز فريقا ويذل فريقا آخر."⁵⁷

البداء:

يشرح الشيخ المظفر عقيدة الإمامية في البداء فيقول أن البداء في الإنسان هو أن يبدو له رأي لم يكن عليه سابقا وذلك عن جهل أو ندامة، وهو بهذا المعنى مستحيل في حق الله تعالى لأنه من الجهل والنقص. والصحيح الذي تعتقده الإمامية هو ما جاء في قوله تعالى: " يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب." وهذا يعني أنه تعالى قد يظهر شيئا على لسان نبيه أو وليه لمصلحة تقتضي ذلك الإظهار ثم يمحوه مع سبق علمه تعالى بذلك؛ مثل ما حدث مع سيدنا إبراهيم في مسألة ذبح ابنه إسماعيل عليهما السلام وقريب منه النسخ.⁵⁸

5/ أصولهم المنهجية:

تقوم أصول الشيعة الاعتقادية والسياسية على جملة من الأصول المنهجية وهي:

/ المصدر السابق، ص 67⁵⁵
/ المصدر نفسه، ص 75.⁵⁶
/ المصدر نفسه، ص 70⁵⁷
/ أنظر: المصدر نفسه، ص 32- 33⁵⁸

التأويل، الظاهر والباطن ، الإمام، النص القرآني+الوقائع التاريخية

التأويل:

"التأويل في اصطلاح المتكلمين هو صرف ما تشابه من الكتاب والسنة عن ظاهره إلى معان تنفق وتنزيه الله تعالى عن المشابهة والمماثلة."59 أي أن أكثر استعمالهم للتأويل هو في تفسير آيات الصفات الخبرية التي توحى ظواهرها بالتشبيه والتجسيم والجهة والانتقال وما إلى ذلك من خوارم التوحيد كاليد في قوله تعالى: " بل يده مبسوطتان " والعين في قوله: " ولتصنع على عيني." والاستواء في قوله: " استوى على العرش." والنزول في قوله صلى الله عليه وسلم: [ينزل ربنا إلى السماء الدنيا...] وغيرها... حيث يصرفون لفظة اليد الحقيقية إلى المجاز فيقولون هي القدرة أو القوة أو الكرم، ويصرفون لفظة العين الحقيقية فيقولون هي الحراسة ويصرفون الاستواء على العرش فيقولون هو استيلاء وهكذا... وذلك بغرض تنزيه الله تعالى عن التشبيه أو التجسيم والمحافظة على التوحيد.

وهو كذلك عند الشيعة في مسألة الصفات؛ يقول الشيخ الصدوق: "... والأخبار التي يتوهمها الجهال تشبيها لله تعالى بخلقه فمعانيها محمولة على ما في القرآن من نظائرها لأن في القرآن: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ} ومعنى الوجه: الدين والدين هو الوجه الذي يؤتى الله منه ويتوجه به إليه. وفي القرآن: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ} والساق: وجه الأمر وشدته. وفي القرآن: {أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ} والجنب: الطاعة."60 والمقصود أن هذه الآيات التي ذكر فيها الوجه والساق والجنب يجب تأويلها؛ أي صرفها إلى المجاز حتى لا يتوهم الجهال التشبيه والمماثلة في حق الله تعالى.

إلا أن التأويل عند الشيعة يتسع لأكثر من آيات الصفات والقدر ويشمل القرآن الكريم كله، والتأويل عند الشيعة تميزه ثلاث عناصر هي:

الظاهر والباطن

والإمام

والنص القرآني + الوقائع التاريخية

الظاهر والباطن:

/ الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج2، ص5. 59
/ الشيخ الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية، ص21-2760

أما الباطن فالمراد به ما هو مخالف للظاهر سواء كان نصا أو غيره. ووجود الباطن في الفكر الشيعي سنة طبيعية كونية كائنة في الأشياء كلها؛ فالوجود، كما يرون، قائم على تلك الثنائية أو ذلك الزوج وهو الظاهر والباطن. ودليلها قوله تعالى: "ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون." وقوله: "وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة." وقوله: "وذروا ظاهر الإثم وباطنه."

واعتقاد الشيعة بوجود الظاهر والباطن في النصوص القرآنية ألزمهم تقسيم الدين إلى زوج آخر وهو الحقيقة والشريعة. أما "...الشريعة فهي المظهر الخارجي (الظاهر) والحقيقة هي الوجه الداخلي (الباطن)." ⁶¹

والباطن في الفكر الشيعي واحد لأنه علم إلهي، وبالتالي فهو غير خاضع للتغير في حين أن الظاهر هو عكس ذلك أي أنه متغير؛ فهو "...المظهر الخارجي المتقلب باستمرار مع حقب وأدوار العالم. أما الوجه الباطن فطاقاة إلهية غير خاضعة للضرورة." ⁶²

ولما كان الباطن علما إلهيا فإن مقاربة أسرارهِ وكشفها لا يكون إلا بواسطة معلمين "...هداة وعارفين بالأسرار (الأنبياء) يقودونها إلى ذلك، ولكن النبوة مقفلة." ⁶³ ولذلك ظلت الحاجة قائمة إلى من يتولى كشف الحقائق بما وهبه الله تعالى من علم الباطن لأنه شخص ذو نمط خاص وتميز وهو الإمام.

الإمام:

هو المعلم المعصوم الذي يعلم بواطن الأشياء وبواطن النصوص "...واعتقاد ولاية الأئمة والتدين بإمامتهم وطاعتهم أصل ما يجب أن يبني عليه هذا الكتاب وأسسهُ وأول ما ينبغي أن يبتدأ بذكره فيه ويفتح." ⁶⁴

ولأن الإمام ركن في الدين فإننا نلمس وجوده في ثلاث مستويات:

مستوى الشخص: العالم ببواطن النصوص والأشياء والمالك للأسرار التأويل؛ "...فالنص القرآني وحده لا يكفي لأن له معنى مستورا وأعماقا باطنة فهو ليس كتابا يمكن استخراج علمه بالفلسفة المشتركة بل لابد أن نؤول النص وأن نعود به إلى مستوى يكون فيه معناه حقيقيا وتلك ليست مهمة الجدل الكلامي

⁶¹ هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية، ترجمة: نصير خسرو، ط3، بيروت، باريس، منشورات

عويدات، 1983، ص42.

/ المرجع نفسه، ص42. ⁶²

/ المرجع نفسه، ص42. ⁶³

/النعمان بن حيون التميمي، آداب اتباع الأئمة، تحقيق مصطفى غالب، بيروت، مكتبة الهلال، ص20 ⁶⁴

لأننا لا ننشئ هذا المعنى بالقياس وإنما نحتاج في ذلك إلى رجل ملهم ذي إرث روحي يمسك بالظاهر والباطن معا وهذا هو حجة الله وقيم الكتاب والإمام.⁶⁵

مستوى النصوص: فالإمام موجود في النص القرآني وفي السنة فما من آية أو حديث إلا ويختفي خلفه الأئمة وأولياؤهم وأعداؤهم؛ إذ "...الألفاظ في هذه الآية القرآنية أو تلك أو هذا الحديث النبوي أو ذاك تصرف مباشرة إلى أشخاص معينين."⁶⁶

بل إن التدقيق يكشف أن الألفاظ لا تخفي خلفها الأشخاص فحسب، بل هي الأشخاص عينها؛ أي الأئمة يقول الشيخ الصدوق فيما ينقله الكيليني في الكافي في تفسير قوله تعالى: "ولقد آتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم." نحن المثاني الذين قرنا النبي صلى الله عليه وآله إلى القرآن وأوصى بالتمسك بالقرآن وبنا وأخبر أمته أنا لا نفرق حتى نرد عليه حوضه.⁶⁷ وفي تفسير قوله تعالى: " والله الأسماء الحسنى فادعوه بها." يقول الكيليني: "... عن أبي عبد الله عليه السلام: نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل الله من العباد عملا إلا بمعرفتنا."⁶⁸ وفي تفسير قوله تعالى: " يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله." ينقل الكيليني أن جنب الله أمير المؤمنين عليه السلام.⁶⁹

وتبعا لقيمة الإمام ودوره في الفهم الباطني عند الشيعة فإن الآيات التي تحت على طاعة أولي الأمر كقوله تعالى: " أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم." والآيات التي تدعو إلى حفظ الأمانات وأدائها كقوله تعالى: " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها." والتي تنهى عن إخلاف الوعود ونقض العهود كقوله تعالى: " ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنؤتيه أجرا عظيما." وغيرها هي في الحقيقة عند الشيعة حث على طاعة الأئمة ودعوة إلى رد أمانة الخلافة إلى علي رضي الله عنه ونسله من بعده وهي تحذير من خيانة تلك الأمانة ووجوب الوفاء بها.⁷⁰

مستوى التاريخ: يوجد الإمام في التاريخ؛ فالتاريخ يصنعه الإمام عند الشيعة فما من حادثة أو واقعة إلا وهي تعبير أو رمز للحظة وجود الإمام أو معاناته ومن هنا كان التاريخ الشيعي كله هو تاريخ الإمام فهو محرك التاريخ وهو الفاعل والمفعول به "...فالوقائع المدركة هنا ليست لها حقيقة الحوادث

/ هنري كوربان، مرجع سابق، ص 94.65

/ الجابري، بنية العقل العربي، ط3، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 281⁶⁶

/ الكيليني، أصول الكافي، ج1، ص 143⁶⁷

/ المصدر نفسه، ص 144⁶⁸

/ المصدر نفسه، ص 145.69

/أنظر: الكيليني، أصول الكافي، ج1، ص 143-146 والنعمان بن حيون، آداب اتباع الأئمة، ص 82-

بالطبع ولكن ليست حوادث تتمتع بعينية العالم والأشخاص الطبيعيين الذين يملأون كتب التاريخ عادة، ولكنها وقائع روحية بالمعنى الدقيق للكلمة وتكتمل فيما وراء التاريخ." 71.

وبتحقق وجود الإمام في مستويات ثلاث:
وجوده المعصوم الذي يملك علم الباطن
وجوده في النص كرموزات

وجوده في الأحداث كصانع لها يتحقق مفهوم التأويل عند الشيعة ويلتقي مفهوم التأويل عند نقاط ثلاث: النص والتاريخ (الظاهر والعيني) + الباطن وهو الشق الداخلي للنص أو الحدث+ الإمام وهو المرموز في النص والتاريخ والعالم بالأسرار وتلك عناصر لا توجد مجتمعة إلا في التأويل الشيعي.

انتهى

2/ الأصول المنهجية للخوارج

التعريف بالخوارج

أصولهم الاعتقادية

أصولهم السياسية

أصولهم المنهجية:

التعريف بالخوارج:

"... هم الذين خرجوا على علي رضي الله عنه وأولهم جماعة ممن كانوا معه في حرب صفين، وهم الذين حملوه على التحكيم أولاً ثم خرجوا عليه. وفرقهم كثيرة يجمعها: القول بتكفير الصحابة وتكفير مرتكب الكبيرة والقول بالخروج على الحاكم الجائر." 72 وقد كان عددهم حوالي اثنا عشر ألفاً يقودهم عبد الله بن وهب الراسبي، وكان ذلك سنة 38هـ.

والمراد بالتحكيم تلك الوسيلة التي لجأ إليها المسلمون بغرض فض النزاع بين علي ومعاوية وأسفر على حقانية معاوية بالخلافة وكان طرفاه أبي موسى الأشعري من جهة علي وعمرو بن العاص من جهة معاوية. حيث رفض الخوارج نتيجة التحكيم واعتمدوا على تأويل قوله تعالى "إن الحكم إلا لله" حكى الطبري في تاريخه: "أن علياً قال: عباد الله امضوا على حكمكم وصدقكم قتال عدوكم فإن معاوية وعمرو بن العاص ليسوا أصحاب دين ولا قرآن إنهم ما

/هنري كوربان، مرجع سابق، ص116. 71

/محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص106 72

رفعوها إلا خديعة فقالوا ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله عز وجل فنأبى أن نقبله. وقالوا: يا علي أجب إلى كتاب الله إذا دعيت إليه."73.

وبعد أن أجابهم وظهرت نتيجة التحكيم رفضوه وانقلبوا عليه يريدون قتاله ومعاوية وتأولوا قوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون." وعلى أساس هذا التأويل حكموا بتكفير علي ومعاوية وعمرو وكل من حضر التحكيم ورضي به. وقالوا: حكمت في دين الله الرجال والله يقول: "إن الحكم إلا لله."74

وقد ناقشهم علي رضي الله عنه في مسألة تحكيم كتاب الله تعالى فقال: "إنا لسنا حكما الرجال إنما حكمنا القرآن. وهذا القرآن إنما هو خط مسطور لا ينطق إنما يتكلم به الرجال."75 ولما ضعفت حجتهم قالوا: "كان ذلك منا كفر (يعنون قبولهم التحكيم) فقد تبنا إلى الله فتب كما تبنا وإلا فنحن مخالفون." فاختاروا أن ينشقوا عنه واختاروا لهم أميرا هو عبد الله بن وهب الراسبي.

أسماءهم:

هناك تسميات سموها بها أنفسهم وهي:

أهل الإيمان: فالخوارج يعتقدون أنهم أكثر من عرف وعرف بحقيقة الإيمان حين اعتبروا العمل جزء منه.

الشرارة: نسبة لقوله تعالى: "ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله." [البقرة/ 207] فقد رأوا أنهم هم من باعوا أنفسهم لله تعالى يوم التحكيم.

الخوارج: وهي أشهر التسميات، وسموا بها لخروجهم على الإمام علي رضي الله عنه أولا بحجة قبوله التحكيم ثم رفعهم شعار " لا حكم إلا لله." ، ثم سلوكهم مسلك الخروج على الحكام الذين ظلوا يتعاقبون على الخلافة لاعتقادهم أنهم حكام جور وظلم، ومن ثمة يجب مقاتلتهم من أجل رفع الظلم عن عموم المسلمين.

الحرورية: نسبة إلى موضع يقال له حاروراء وهو الموضع الذي اجتمعوا فيه بعد خروجهم على علي ورئيسهم عبد الله بن الكواء وعتاب بن الأعور.

أهل النهروان: نسبة إلى المعركة التي دارت رحاها بينهم وبين علي رضي الله عنه، وهي منطقة بين بغداد وحلوان بالعراق.

/ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ط3، ج3، ص10173
/ الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص58774
/ المصدر نفسه، ج3، ص58775

المحكمة: لأنهم قالوا " لا حكم إلا لله " إشارة إلى رفضهم لما اعتقدوا أنه تحكيم الرجال بدل تحكيم كتاب الله.⁷⁶

وأما تسميات خصومهم فهي:

المارقة: قال عنهم خصومهم بأن الخوارج هم من عناهم النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه [يمرقون من الدين كما تمرق السهم من الرمية.] قال الأشعري في مقالات الإسلاميين: "...وهو يرضون بهذه الألقاب كلها إلا المارقة فإنهم ينكرون أنهم مارقة من الدين كما يمرق السهم من الرمية."⁷⁷

فرق الخوارج:

الخوارج فرق كثيرة تقارب عند بعض كتاب الفرق العشرين فرقة أشهرها:

الأزارقة: أتباع نافع بن الأزرق؛ الذي ظهر أمره في خلافة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه.

النجدات: أتباع نجدة بن عامر الحنفي الذي انشق عن نافع.

الصفرية: أتباع المهلب بن أبي صفرة.

أصولهم الاعتقادية:

تجتمع مختلف فرق الخوارج على جملة من الاعتقادات هي:

1/ تكفير الصحابة خاصة عليا ومعاوية وجميع من حضر التحكيم ورضي به، ومن ثمة فإن كل من رفض التحكيم فقد تاب وعاد إلى الحق وكل من ظل قابلا ومقتنعا به فقد مات كافرا وهو مخلد في النار.

2/ تكفير عثمان رضي الله عنه في آخر حياته لأنه حاد عن طريق الحق وانتصر لبني أمية. وتكفير علي رضي الله عنه بعد التحكيم.

3/ الإيمان ليس عقيدة في القلب فحسب بل هو عمل بالأوامر وترك للنواهي، ومن ثمة كان ترك الواجبات وإتيان المنكرات كبيرة وصاحبها كافر مخلد في النار. وهذا الأصل مرتبط بشكل أساسي بالشأن السياسي؛ وقد طرح على الساحة الفكرية آنذاك حيث تساءل الناس حول: مصير حكام بني أمية الذي استولوا على السلطة بالغضب وارتكبوا كل تلك المجازر في حق المسلمين من مخالفينهم وهم يقتربون الكثير من الآثام والكبائر كشرب الخمر وغيرها...

/ أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص107.76

/ أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، بيروت، المكتبة العصرية، ج1، 207.77

فاختلفت الأجوبة وتباينت بين القول بأنهم كفار والقول بأنهم مؤمنون ومنافقون وفي منزلة بين المنزلتين. وكان من الطبيعي أن ينحاز الخوارج نظرا لقولهم في مفهوم الإيمان وموقفهم من التحكيم إلى القول بأنهم كفار مخلدون في النار. 4/ نفي التشبيه والتجسيم عن الله تعالى وتنزيهه عن كل النقائص، والذهاب إلى تأويل الآيات التي توحى ظواهرها بمشابهة المخلوقات والحوادث.

5/ القول بأن الصفات هي عين الذات نفيا للتعدد.

6/ الإنسان هو من يصنع أفعاله وله مطلق الحرية في الفعل والترك وهذا هو أساس الحساب والعقاب يوم القيامة.

7/ الوعد والوعيد؛ فالله تعالى يجب عليه أن يثيب المحسن ويعاقب المسيء والعاصي من منطلق عدله تعالى.

أصولهم السياسية:

1/ الخلافة عند الخوارج مؤسسة لا ترتبط بجنس؛ أي رفض القرشية كشرط لتولي منصب الخلافة، بل هي تصلح لكل من تتوفر فيه شروط التقوى والصلاح ولو كان عبدا حبشيا، وتكون بالبيعة والاختيار؛ أي ليست بالنص ولا بالوصية ولا بالقهر والغلبة.

2/ الثورة على أئمة الجور والظلم؛ فهم يرون أن كل من لم تتوفر فيه شروط التقوى والصلاح وحكم المسلمين بالقوة وجب الخروج والثورة عليه لأن حكمه منكر يجب أن يزال كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم: (من رأى منك منكرا فليغيره بيده...) ومقاتلته هي الشكل الأبرز للتغيير باليد.

وهو واجب إذا وصل عددهم " حد الشراء" أي إذا بلغ عدد المنكرين أربعين. أي الحد الذي يصير فيه بيع الروح وشراء الجنة. وفي المقابل لا يحل لهم القعود أو المقام إلا إذا نقص عددهم عن الثلاثة. وإذا نقص العدد عن ثلاثة سلكوا " مسلك الكتمان" حتى يبلغوا " حد الظهور" وهو الحد الذي يقوم فيه النظام الذي يرد المظالم ويحكم بالعدل. والذي يحتاج إلى "حد الدفاع" في حال ما إذا تعرضت الدولة لهجوم الظالمين والمعتدين.⁷⁸

أصولهم المنهجية:

يكشف السياق التاريخي والأحداث التي صاحبت نشأة فرقة الخوارج وتطورها عن الأصول المنهجية التي صيغت وتبلورت في ضوءها وعلى أساسها أصولهم الاعتقادية والسياسية، وفي مقدمة تلك الأصول المنهجية:

/ أنظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، ج1، ص 167-211.78

منهج التأويل:

"التأويل في اصطلاح المتكلمين هو صرف ما تشابه من الكتاب والسنة عن ظاهره إلى معان تتفق وتنزيه الله تعالى عن المشابهة والمماثلة."⁷⁹ أي أنه منهج لقراءة الآيات التي توهم المماثلة والمشابهة، ومن ثمة المحافظة على نقاوة التوحيد.

أما التأويل عند الخوارج فقد ارتبط بنشأتهم كفرقة؛ إذ الوقائع التاريخية تظهر أن التأويل عند الخوارج ولد في اللحظة التي شهدت ميلادهم؛ أي مع ما صاحب الفتنة بين علي رضي الله عنه ومعاوية، وبعد أن انتهت الفتنة إلى التحكيم كوسيلة لفض النزاع بين الطرفين وأسفر على حقانية معاوية في الخلافة على حساب سيدنا علي؛ وهو ما رفضه الخوارج متأولين قوله تعالى: "إن الحكم إلا لله." وقوله: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون." حكي الطبري في تاريخه: "...أن علياً قال: عباد الله امضوا على حكمكم وصدقكم، قتال عدوكم... فإن معاوية وعمرو بن العاص... ليسوا أصحاب دين ولا قرآن... إنهم ما رفعوا المصاحف إلا خديعة... فقالوا: ما يسعنا أن ندعى إلى كتاب الله عز وجل فنأبى أن نقبله... وقالوا: يا علي أجب إلى كتاب الله إذا دعيت... إليه."⁸⁰ وبعد أن أجابهم وظهرت نتيجة التحكيم انقلبوا عليه يريدون قتاله ومعاوية متأولين قوله تعالى: "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون." وهم في تلك اللحظة علي ومعاوية والحكماء والحاضرون والراضون والساكتون. وقالوا: "حكمت في دين الله الرجال والله يقول "إن الحكم إلا لله."⁸¹

وإذا دققنا النظر في الوقائع والسياقات وجدنا أن التأويل عند الخوارج لم يكن نظراً عقلياً بقدر ما كان قراءة مصلحية لبعض النصوص، وبدابته كانت رفضاً لنتيجة التحكيم لا التحكيم ذاته. فكان التأويل عندهم وسيلة لتبرير وقبول الغايات والنتائج إذا وافقت المصلحة والهوى الشخصي، ورفض لها إذا خالفها. وبالتالي لم يكن التأويل عند الخوارج "...سوى فهم خاص للآيات والأحاديث مختلطاً بأراء حزبية. وما نسبتها إلى الدين إلا لاستغلالها لنصوصه وتخريجها على نحو يوافق رأيها الخاص لتخرج به على الناس في شكل ديني ولتخلق له نوعاً من الحماسة بين المسلمين."⁸² وصدق فيهم قول الإمام القسطلاني: "...إنهم تأولوا القرآن على غير حق."⁸³

/ الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ج2، ص5. ⁷⁹

⁸⁰ / محمد بن جرير الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1991، ج3، ص101.

/ محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، بيروت، دار الكتاب العربي، 1987، ج3، ص587. ⁸¹

/ محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، ص86. ⁸²

/ أحمد بن محمد القسطلاني، إرشاد الساري، دط، بيروت، دار الكتاب العربي، 1984، ج10، ص86. ⁸³

وكان التأويل عندهم كما يصفه ابن رشد بمثابة الدواء النافع الذي أساء المريض استعماله؛ حيث ألمح إلى أن الخوارج كانوا المريض الذي أساء استعمال التأويل فأساءوا إلى أنفسهم وإلى غيرهم فقال: "...وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج." 84

كما يظهر أن التأويل عند الخوارج ليس منهاجا أو أداة تخضع لنسق فكري يلتزمون به في تفسير أو فهم مسائل العقيدة الإسلامية، والدليل على ذلك أنهم يعملون بالتأويل في مواضع ويتركونه في أخرى؛ فهم يعملون به في مفهومهم للتوحيد؛ حيث يؤولون نصوص الصفات الخبرية بغرض التنزيه ونفي التشبيه والتشبيه، ويعملون بالتأويل حيث يذهبون إلى القول بأن الصفات هي عين الذات نفيا للشرك والتعدد على طريقة المعتزلة في تفسير التوحيد. وهم يتركون التأويل ويأخذون بالظاهر حين يتعلق الأمر بآيات ونصوص الإمامة مثلا. أو هم يؤولون بعضها ويتركون البعض الآخر لذلك رأينا أنه مسلك مصلحي أكثر منه منهج عقلي.

العقل والهوى:

هناك مسألة أخرى تظهر في الأصول التي تحكمت في إنتاج وصناعة آراء الخوارج في العقيدة والسياسة، وهي الاحتكام إلى العقل في مواضع أو التخريجات العقلية على طريقة المعتزلة كما هو الحال في مسألة العدل فيما يطبع الاحتكام إلى الهوى والمصلحة أغلب آرائهم واعتقاداتهم خاصة السياسية منها كما هو الحال للنظرة إلى مسألة التحكيم وبناء مسألة مرتكب الكبيرة على أساس النظرة إليه (أي إلى التحكيم) وربما كان ذلك طبيعيا بالنظر إلى نشأتهم السياسية. نخلص من ذلك إلى ملاحظات هامة بخصوص الأصول المنهجية للخوارج، وهي أن تسمية الأصول المنهجية عيننا بها الخلفية التي تتحكم في إنتاج مفهومهم لمسائل العقيدة والسياسة؛ لأن التسمية لا تعني بالضرورة أنها تحمل تلك الأوصاف. والدليل على ذلك أن ما بيناه لا يمكن وصفه بالأصول المنهجية؛ فالخلفية النظرية للخوارج يميزها خلوها من الانسجام وهي لا تخضع لنسق فكري واضح، بل هي تفسيرات مصلحية، ومن ثمة يرجح أن يكون الخوارج حزبا سياسيا أكثر منه فرقة كلامية.

وأما ما وصلنا من آراء كلامية مثل رأيهم في التوحيد ومسألة القضاء والقدر فهي، على أرجح الأقوال، ترجع إلى احتكاكهم لاحقا بالفرق الكلامية وعلى رأسها فرقة المعتزلة والدليل هو التطابق التام والموافقة التامة لآرائهم مع آراء المعتزلة.

على أن ما ينبغي الإقرار به بخصوص الخوارج هي أنهم قد صنعوا الاستثناء في الفكر السياسي الإسلامي؛ فنظريتهم في الخلافة كانت ذات صبغة ديمقراطية بامتياز؛ لأنها استجمعت أغلب شرائط الديمقراطية بمفهومها الحديث؛

/ ابن رشد، مناهج الأدلة في عقائد الملة، تحقيق: محمود قاسم، ط3، مصر، مكتبة الأنجلو مصرية، ص183. 84

فهميقولون: إنّ الخلافة يجب أن تتعين في انتخابات حرة، وأجدر الناس بها من كان ذا تقوى وصلاح، سواء أكان من قريش أم لم يكن، وسواء أكان عربياً أم لم يكن. ثم إنه يعزل إذا خالفت ممارسته مصالح الناس وتجب مقاتلته إذا رفض عزله.

انتهى

3/ الأصول المنهجية للمعتزلة

التعريف بالمعتزلة:

المعتزلة فرقة كلامية ظهرت في بداية القرن الثاني الهجري (80هـ- 131هـ) في البصرة أواخر العصر الأموي وازدهرت في العصر العباسي؛ خرجت من رحم بيئة حملت العديد من الإشكالات العقدية الحادثة أبرزها مصير مرتكب الكبيرة هل هو في الجنة أم هو في النار؛ فقد رأى الخوارج أن من ارتكب كبيرة كافر يستحق أن يخلد في النار لأنه أتى ما يوجب كفره وخلوده فيها. في حين رأت المرجئة أنه مؤمن لا يستحق الخلود في النار لأن ما جاء به غير موجب لاسم الكافر ولا لمصير الخلود في النار. وبين هذين الرأيين خرج واصل بن عطاء ليقول لمن حضر مجلس الحسن البصري بأن مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا هو كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين؛ إذ هو لم يفعل ما يوجب كفره وخلوده في النار وفي الوقت نفسه أتى ما لا يعد به مؤمناً مستحقاً للجنة. وهذه هي الرواية التي تواترت في نشأة المعتزلة وسبب تسميتهم.⁸⁵

وهم في أعين المستشرقين أرباب الفكر والتأويل العقلي في الإسلام، وإليهم يعود الفضل في إدخال العقل في التفكير الديني الإسلامي؛ إذ "...كانوا الأوائل الذين وسعوا معين المعرفة الدينية بأن أدخلوا فيها عنصراً آخر قيماً وهو العقل..."⁸⁶

⁸⁵ أنظر: أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، ط5، بيروت، دار النهضة، 1985، ج1، ص108.
⁸⁶ جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، ترجمة وتعليق: محمد يوسف موسى، دط، بيروت، دار الرائد العربي، 1946، ص90-91.

وهم في أعين خصومهم ليسوا إلا أسماء نكرة عملت على تقليد وتبني منهج دخيل أدى بهم إلى الانحراف والزيغ عن عقيدة السلف الصالح من الأمة؛ لأنهم "...سلكوا منها عقليا متطرفا في بحث العقائد الإسلامية".⁸⁷ وأما الفكر الاعتزالي فهو، بحسب ما يرى الخصوم، تلفيق استقاها المعتزلة من المقالات والآراء السائدة في عصرهم آنذاك خاصة تلك التي انتشرت كثيرا في البصرة.⁸⁸

أسماءهم:

للمعتزلة أسماء كثيرة منها:

- أسماء أطلقها عليهم خصومهم:

المعتزلة:

أي المنشقون الذين انشقوا عن جماعة المسلمين بمنهجهم وطريقة فهمهم وتفسيرهم للعقيدة الإسلامية، وهي التسمية التي صاحبت نشأتهم على يد واصل بن عطاء واعتزاله مجلس الإمام الحسن البصري، وهي الرواية التي تواترت في سبب تسميتهم، وتعد أشهر تسمياتهم.

الجهمية:

وسبب تلقبهم بهذا اللقب، هو أن "...المعتزلة أخذت عنالجهمية القول بنفي الرؤية والصفات، وخلق الكلام ووافقتها عليها[...]" ولذلك أطلق أئمة الأثر تسمية الجهمية على المعتزلة فالإمام أحمد في كتابه (الرد على الجهمية) والبخاري في الرد على الجهمية، ومن بعدهما؛ إنما يعنون بالجهمية المعتزلة؛ لأنهم كانوا في المتأخرين أشهر بهذه المسائل من الجهمية.⁸⁹

القدرية:

كذلك يلقب المعتزلة بالقدرية؛ يقول البغدادي، وهو يسوق ما أجمعت عليه المعتزلة: "...وقد زعموا أن الناس هم الذين يقدرون أكسابهم وأنه ليس لله عز وجل في أكسابهم وفي أعمال سائر الحيوانات صنع ولا تقدير، ولأجل هذا القول سماهم المسلمون قدرية".⁹⁰

الثوية والمجوسية:

⁸⁷ عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، ط4، المملكة العربية

السعودية، الرياض، مكتبة الرشد، ص14

⁸⁸ - أنظر: المرجع نفسه، ص28.

/جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، دمشق، مؤسسة الرسالة، ص59⁸⁹

/ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص104⁹⁰

يقول المقرئزي: "...إن المعتزلة يدعون الثنوية، لقولهم الخير من الله، والشر من العبد."⁹¹ ولما كان هذا القول يشبه قول الثنوية المجوسية، فإن المعتزلة اكتسبوا علاوة على أسمائهم العديدة اسم المجوسية.

مخانيث الخوارج:

من ألقاب المعتزلة مخانيث الخوارج، والسبب: أن المعتزلة، ولا سيما شيوخهم الأولين واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد كانوا يوافقون الخوارج في تخليد مرتكب الكبيرة في النار مع قولهم: "... إنه ليس بكافر فهم قد وافقوا الخوارج في التخليد لكن لم يجرأوا على تكفيره ولذا سموا بهذا الاسم."⁹²

الوعيدية:

من أسماء المعتزلة الوعيدية، واسم الوعيدية من قول المعتزلة بالوعد والوعيد، وهو أحد الأصول الاعتقادية الخمسة، ومعناه أن الله تعالى صادق في وعده الأبرار بالجنة وتوعده الفجار والكفار بالنار.

المعطلة:

كان أهل السنة يطلقون على الجهمية الأولى اسم المعطلة لتعطيلها الله تعالى صفاته.⁹³ ولما كانت الجهمية هي سلف المعتزلة فإنها أخذت تسميتها يقول الشهرستاني: "...إن من معاني التعطيل تعطيل ظواهر الكتاب والسنة عن المعاني التي تدل عليها."⁹⁴

-أسماء سموا بها أنفسهم:

المعتزلة :

سبق أن ذكرنا هذا الاسم من ضمن أسمائهم التي سماهم بها خصومهم، ونورده هنا من ضمن الأسماء التي تسموا بها؛ وذلك أنهم لما رأوا أنه لا خلاص لهم من هذا الاسم، أخذوا يبرهنون على فضله، وأن المراد به الاعتزال عن الأقوال المحدثثة والمبتدعة، وبرهنوا على ما يقولون ببعض النصوص مثل قوله تعالى: "وَاهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا" وذلك لا يكون إلا بالاعتزال عنهم."⁹⁵

أهل العدل والتوحيد:

/ المقرئزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ج4، ص169. ⁹¹

/ البغدادي، الفرق بين الفرق، ص 108. ⁹²

/ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسله، ج1، ص 192. ⁹³

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص21. ⁹⁴

/محمد إبراهيم الفيومي، المعتزلة: تكوين العقل العربي -أعلام وأفكار -، دار الفكر العربي، ص125. ⁹⁵

يقول الشهرستاني: "...ويسمون أصحاب العدل والتوحيد...والعدلية."96 وهذه التسمية هي نسبة إلى الأصليين الأولين من أصولهم الخمس.

أهل الحق، والفرقة الناجية، والمنزهون الله عن النقص:

كذلك من أسماء المعتزلة: أهل الحق، والفرقة الناجية والمنزهون الله عن النقص، ويرون أنفسهم على حق.97

أصولهم الخمسة:

أصول المعتزلة خمسة، هي: التوحيد والعدل والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.98

-التوحيد:

هو الأصل الأول من أصول المعتزلة الخمسة، وهو عندهم يدور حول ما يثبت لله وما ينفي عنه من الصفات. يعرفه القاضي بالقول: "... هو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً على الحد الذي يستحقه والإقرار به. ولا بد من اعتبار هذين الشرطين: العلم والإقرار جميعاً لأنه لو علم ولم يقر أو أقر ولم يعلم لم يكن موحد... وهو عندهم على ثلاثة أوجه:

الأول: أنه الذي لا يتجزأ، الثاني: أنه المنفرد بالقدم فلا ثاني له، الثالث: أنه المتفرد بالصفات اللائقة به التي يسمونها الصفات النفسية، والتي تعني أنها عين ذاته تعالى؛ فهي لا تنفك عن ذاته وليست متميزة عنه سبحانه بل صفاته هي عين ذاته فهو قادر بقدره هو هي وعالم بعلم هو هو وحي بحياة هو هي وهكذا... ومن قال غير ذلك فقد جعل الله اثنين.99

وبناء على مفهومهم للتوحيد ذهبوا إلى تأويل الآيات التي توحى ظواهرها بالتشبيه أو التجسيم مثل العين في قوله تعالى: "ولتصنع على عيني." واليد في قوله: "بل يدها مبسوطتان." والاستواء في قوله: "الرحمن على العرش استوى." والوجه في قوله: "ويبقى وجه ربك" وغيرها... ، ويعنون بالتأويل نفي حقائق هذه الصفات وصرفها إلى المجاز دفعا للتشبيه؛ فجعلوا العين حراسة

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج1، ص 4396
/ زهدي جار الله، المعتزلة، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع، ص9706
/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 12398
/أنظر: القاضي عبد الجبار ، شرح الأصول الخمسة، ص 128-13099

واليد كرما والوجه جهة والاستواء استيلاء ... وسموا ذلك توحيدا وتنزيها وسماه
خصومهم تعطيلا ونفيا.

-العدل:

العدل مبدأ هام في فكر المعتزلة، وهم يربطون بين العدل والأفعال
الإنسانية، ويرون أن الإنسان حرّ في أفعاله لينقذوا التكليف الشرعي؛ فحتى
يستقيم التكليف ويكون الثواب عدلاً والعقاب عدلاً ترى المعتزلة أن عدل الله
يقتضي أن يكون الإنسان هو خالق أفعاله.

ويترتب على القول بالعدل الإلهي أن الله لا يفعل الشر، فأفعال الله كلها
حسنة وخيرّة. يعرفه القاضي بالقول: "... إذا قيل أنه تعالى عدل فالمراد به أن
أفعاله كلها حسنة وأنه لا يفعل القبيح ولا يخل بما هو واجب عليه." ¹⁰⁰
وقال الشهرستاني: "... اتفقوا - أي المعتزلة - على أن الله لا يفعل إلا الصالح
والخير، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد [...] وسموا هذا النمط
عدلاً". ¹⁰¹ وهم لذلك يقولون بالصالح والأصلح وباللطف الإلهي أي أن الله تعالى
من عدله أنه لا يفعل إلا ما هو أصلح لعباده ولا يهديهما إلا إلى ما فيه الخير لطفاً
بهم.

المنزلة بين المنزلتين:

هذا الأصل هو نتيجة النقاش الذي دار حول مصير مرتكب الكبيرة بين
واصل بن عطاء والحسن البصري؛ حيث قال واصل بن عطاء: أنا لا أقول أن
صاحب الكبيرة مؤمن مطلق، ولا كافر مطلق، بل هو في منزلة بين المنزلتين.
وهي تعني "... في اصطلاح المتكلمين، العلم بأن لصاحب الكبيرة اسم بين
الاسمين، وحكم بين الحكمين." ¹⁰² ويشرح القاضي هذا التعريف، فيقول: "... إن
صاحب الكبيرة له اسم بين الاسمين، فلا يكون اسمه اسم الكافر، ولا اسم
المؤمن، وإنما يسمى فاسقاً. وكذلك صاحب الكبيرة له حكم بين الحكمين، فلا

¹⁰⁰/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 132

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 42. ¹⁰¹

¹⁰²/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 137

يكون حكمه حكم الكافر، ولا حكم المؤمن بل يفرد له حكم ثالث، وهذا الحكم الذي ذكرناه هو سبب تلقيب المسألة بالمنزلة بين المنزلتين، فإن صاحب الكبيرة له منزلة تتجاذبها هاتان المنزلتان، فليست منزلته منزلة الكافر ولا منزلة المؤمن؛ بل له منزلة بينهما.¹⁰³

الوعد والوعيد:

"... هو أن يُعلم أن الله تعالى وعد المطيعين بالثواب وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتوعد عليه لا محالة ولا يجوز عليه الخلف والكذب."¹⁰⁴ أو "... هو العلم بأن كل ما وعد الله به من الثواب لمن أطاعه، وتوعدّه من العقاب لمن عصاه، فسيفعله لا محالة لأنه لا يُبدّل القول لديه، ولا يجوز عليه الخُلف في وعده ووعديه، ولا الكذب في الإخبار به."¹⁰⁵ ويستدلون على ذلك من القرآن الكريم بأنه تعالى: " لا مبدل لكلماته." وأنه تعالى كما قال عن نفسه: " لا يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد."

ويرتبط بهذا الأصل مباحث العوض والثواب والتفضيل والشفاعة وخلود مرتكب الكبيرة الذي مات مصرا على كبيرته ولم يتب في النار وغيرها...

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وهذا الأصل يوضح موقف المعتزلة من أصحاب الكبائر، سواء أكانوا حكامًا أم محكومين، وعنه يقول القاضي عبد الجبار: "... لا خلاف في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر."¹⁰⁶ ويعدانتشار المظالم الاجتماعية والسياسية وما يعتبرونه انحرافات عقديّة من أهم العوامل التي نفهم في ضوءها الخلفية النظرية التي شكلت نظرة المعتزلة إلى هذه المسألة.

تلك الأصول الاعتقادية الخمسة تحكّم في بنائها وتخريجها جملة من الأصول المنهجية هي:

1/ تقديم العقل على النقل:

يرى المعتزلة أنالقرآن الكريمهو المصدر الذي به يعرف الله عز وجل، وهذا المصدر لا تعرف ولا تثبت حجّيته إلا بالعقل ومن ثمة وجب تقديم العقل

¹⁰³/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 140

/ المصدر نفسه، ص 136¹⁰⁴

/ شرح الأصول الخمسة، ص 70¹⁰⁵

/ المصدر نفسه، ص 142. ¹⁰⁶

على النقل وفي ذلك يقول القاضي عبد الجبار: "... إن الدلالة أربعة: حجة العقل والكتاب والسنة والإجماع، ومعرفة الله تعالى لا تتال إلا بحجة العقل." ¹⁰⁷ وفي تبرير هذا التقديم للعقل يقول: "... أولها العقل لأن به يميز بين الحسن والقبح، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة." ¹⁰⁸ وهكذا يجب أن تفهم تفسيراتهم وفهمهم في ضوء هذه النقطة التي ظلوا أوفياء لها كخيار منهجي تم بناؤه والاحتكام إليه منذ النشأة.

2/ القول بالمجاز:

يعرفه اللغويون بأنه "... الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع." ¹⁰⁹ ويعرفه أبو الحسين البصري المعتزلي بالقول: "... هو ما أفيد به معنى مصطلحاً عليه غير ما اصطُح عليه في أصل تلك المواضع التي وقع التخاطب فيها." ¹¹⁰ فالمجاز إذن هو اللفظ أو الكلمة التي اصطُح على معنى لها غير وضعها أو معناها الحقيقي لوجود قرينة مثل لفظ الأسد فهو حقيقة في الحيوان مجاز في الرجل الشجاع لوجود قرينة تربط بين اللفظين وهو الشجاعة.

وقد وجد المعتزلة في المجاز وسيلة قوية لخدمة فكرة تنزيه الله تعالى ودفع شبه التشبيه والتجسيم والمماثلة عنه تعالى؛ ومن ثمة تمكنوا من تأويل ظواهر الصفات الخبرية التي توحى بالتشبيه والتجسيم والمماثلة؛ فأولوا يد الله تعالى بالقدرة وأولوا العين بالحراسة وأولوا نزوله تعالى بنزول أمره وهكذا...

3/ التأويل العقلي:

"... وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين فمرادهم بالتأويل صرف اللفظ عن ظاهره." ¹¹¹ أي صرفه من المعنى الحقيقي الظاهر إلى المعنى المجازي؛ كما هو الحال في تأويلهم اليد في قوله تعالى: "بل يدها مبسوطتان." بالكرم وتأويلهم العين في قوله: "لتصنع على عيني." بالحراسة وتأويلهم الوجه في قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك." بالجهة أو الذات وهكذا...

ولجوء المعتزلة إلى التأويل مبني على ثقتهم الكبيرة في العقل الذي يحكم بمخالفة ظواهر تلك النصوص للتوحيد ومخالفة الحوادث والمخلوقات ورغبتهم

/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 88. ¹⁰⁷

/ المصدر نفسه، ص 88 ¹⁰⁸

/ السكاكي، مفتاح العلوم، ص 359. ¹⁰⁹

/ أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، ج 1، ص 16. ¹¹⁰

/ ابن قيم الجوزية، الصواعق المرسلّة، ج 1، ص 178. ¹¹¹

الكبيرة في تنزيه الله تعالى؛ أي أن العقل يحكم بأن ظواهر تلك النصوص توحى بالتشبيه أو التجسيم أو المماثلة وتخالف قوله تعالى: " ليس كمثله شيء. "112

4/ خبر الأحاد:

يعرفه القاضي عبد الجبار بالقول أنه: "... ما لا يعلم كونه صدقا أو كذبا وما هذه سبيله يجوز العمل به إذا ورد بشرائطه فأما قبوله فيما طريقه الاعتقادات فلا." 113 فخير الأحاد ظن ولذلك هو لا يفيد في إثبات العقائد.

وقبول خبر الأحاد في العقائد مرهون بموافقة الدليل العقلي يقول القاضي: "... وإن كان مما طريقه الاعتقاد ينظر فإن كان موافقا لحجج العقول قبل وأعتقد موجب لا لمكانه بل للحجة العقلية وإن لم يكن موافقا لها فإن الواجب أن يرد ويحكم بأن النبي لم يقله." 114 ويقول أبو الحسين البصري المعتزلي صاحب المعتمد في أصول الفقه: "...إعلم أن الرواية إما تتضمن شرعا عن النبي صلى الله عليه وسلم أو لا تتضمن ذلك. والأول إما أن نكون تعبدنا فيه بالعلم فلا نقبل فيه خبر بالواحد أو لم نتعبد فيه بالعلم بل بالعمل فنقبل فيه بخبر الواحد إذا تكاملت شرائطه." 115 ويقصد بالتعبد بالعلم أي الاعتقاد في مقابل التعبد بالعمل.

وإلى المعتزلة يُرجع ابن حزم القول برفض خبر الأحاد في القرن الثاني. 116 ودليلهم على ذلك أن خبر الواحد يحتمل الصواب والخطأ، وما كان هذا شأنه فإنه لا يجوز أن ينسب إلى الله أو إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ولا يجوز من ثمة اعتقاده أو العلم به.

انتهى

/ راجع تلك التأويلات في: القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن، ج1، ص380-382. 112

/القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، ص 769. 113

/ القاضي عبد الجبار ، ص 770¹¹⁴

/أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه، ص 260¹¹⁵

/ أنظر: الإحكام في أصول الأحكام، ج11/ 102. 116

4/ الأصول المنهجية للإباضية

الإباضية:

" تسمية اصطلاحية تطلق على أتباع أبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي(ت 93هـ) [...] وقد عرف الإباضية في التاريخ منذ صدر الإسلام وكانت جماعتهم تسمى نفسها أهل الحق وأهل الدعوة وأهل الاستقامة. ولم تختار لنفسها اسم الإباضية بل دعاها به غيرها نسبة إلى عبد الله بن أباض التميمي ثم قبلته نزولاً على الأمر الواقع." 117 فكان جابر بن زيد الأزدي هو منشئ المذهب وعبد الله بن أباض هو المنفذ، وهو ما تظافت حوله مصادر الإباضية ولم يعد محل مناقشة. 118

أصولهم السياسية:

1/ الخلافة ليست مقصورة على قريش فقط.
2/ لا يحل الخروج على الإمام العادل.
3/ الخروج على الإمام الجائر ليس واجبا كما تقول الخوارج في عمومها وليس ممنوعا كما يقول السلفيون وإنما يترجح استحسان الخروج إذا غلب الظن نجاحه.

4/ يختار الإمام بالبيعة والشورى

5/ لا يجوز أن تبقى الأمة دون إمام. 119

أصولهم العقدية:

1/ التنزيه المطلق وكل ما يوحي بالتشبيه وجب تأويله "... الأصل العام في عقيدة الإباضية هو التنزيه المطلق للباري جل وعلا وكل ما أوهم التشبيه من الآية الكريمة أو الأحاديث النبوية الثابتة يجب تأويله بما يناسب المقام ولا يؤدي إلى التشبيه." 120

2/ الإيمان اعتقاد وقول وعمل

3/ الصفات هي عين الذات

4/ الخلود في الجنة أو النار أبدي

5/ إنكار المعلوم من الدين شرك

6/ القرآن كلام تعالى منقول إلينا بالتواتر وإنكار شيء منه شرك.

/ مجموعة من الباحثين، معجم مصطلحات الإباضية، ج1، ص 2-3 117

/ أنظر: المصدر نفسه. 118

/ أنظر: علي يحي معمر، الإباضية بين الفرق الإسلامية، ج1، ص 291-297 119

/ علي يحي معمر، الإباضية: دراسة مركزية في أصولهم وتاريخهم، دط، دت، ص 57 120

7/ الميزان هو الفصل الحق بين أعمال الخلق، وليس حسياً.
8/ وكذلك الحال بالنسبة للصراف فهو الإسلام والدين الذي ارتضاه الله لعباده

9/ الإنسان حر في الفعل والترك.
وفي المجمل فإن "... عقائدهم في الإلهيات-أي التوحيد والتنزيه والصفات وخلق القرآن والعدل الإلهي والقضاء والقدر، أي مسألة الجبر والاختيار- متطابقة مع عقائد الشيعة والمعتزلة."¹²¹
أصولهم المنهجية:

أصول الإباضية تحكمت في بنائها عوامل تاريخية تتعلق بنشأتهم وكونهم إحدى فرق الخوارج التي خرجت منها أولاً، ثم انفصلهم عنها ومحاولتهم بناء منهج مستقل عنهم والذي قربهم من المعتزلة وهو ما جعلنا نقول أن أصول الإباضية هي في الواقع تجمع بين تقديم العقل والقراءة التأويلية لآيات الصفات وغيرها من النصوص العقديّة الذي يميز المعتزلة، والقراءة الظاهرية التي يمكن القول أنها السمة الغالبة عند الخوارج خاصة في مسألة الإمامة.
التأويل الكلامي:

الناظر في الآراء الاعتقادية للإباضية وعلى رأسها مفهوم التوحيد ونفي الرؤية والقول بخلق القرآن الكريم يدرك أن التأويل يعد الأصل المنهجي الذي انبنت عليه رؤية الإباضية لتلك المسائل العقديّة؛ أي التأويل الذي برز عند المعتزلة وسائر المتكلمين بمعناه صرف ظاهر اللفظ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي من أجل دفع شبه التشبيه والمماثلة للخلق والحوادث.
جاء في مقدمة التوحيد وشروحاتها بخصوص كلام الله تعالى: "... وليس منا من قال أن القرآن غير مخلوق."¹²²

وفي نفي الرؤية يؤكد الجعيري أن تفاعلهم وتأثرهم في هذه المسألة مع المعتزلة واضح جداً، وأن نصوص علمائهم تؤكد أن المعتزلة هم الأسبق في تقرير هذه المسألة.

كما يظهر دور العقل عندهم في فهم وتفسير المسائل السمعية كالصراف والميزان وغيرها...؛ حيث يرفضون معناها الحسيويصرفونها إلى معانٍ مجازية.

الرؤية الخوارجية:

يحافظ الإباضية في مسألة الإمامة على منهج الخوارج المستند إلى ظواهر الآيات التي تقدم عنصر التقوى والعمل الصالح في التقييم وتجاوز مسألة النسب والعرق كما في قوله تعالى: " إن أكرمكم عند الله أتقاكم." وكذلك التمسك بظاهر

/ سعد رستم، الفرق والمذاهب الإسلامية، ص 207-208¹²¹
/ أحمد بن سعيد الشماخي، مقدمة التوحيد وشروحاتها، ص 154¹²²

قوله صلى الله عليه وسلم: [ولو ولي عليكم عبد حبشي.] وتجاوز حديث القرشية وهو قوله عليه الصلاة والسلام: [الأئمة من قريش.] ولما كانت ".... عقائدهم في الإلهيات-أي التوحيد والتنزيه والصفات وخلق القرآن والعدل الإلهي والقضاء والقدر، أي مسألة الجبر والاختيار- متطابقة مع عقائد الشيعة والمعتزلة.¹²³ فإن ذلك يعني أن منهج القراءة والأصول المنهجية التي تحكمت في فهمها هي في الحقيقة واحدة.

على أن عملية التأثير والتأثر بين التيارات والمذاهب والفرق في الواقع ليس تقليلاً من قيمة أحدها؛ لأنه كائن وهو طبيعي بل أكثر من ذلك هو يعبر عن استعداد ذاتي على استيعاب مناهج فهم النصوص والآيات وتفسيرها والتجاوب معها بوصفها أدوات بشرية للفهم والتفسير، ولذلك نستغرب أن يجهد المفكر علي يحي معمر في الرد على من قال بتأثر الإباضية بالمعتزلة أو الشيعة واعتباره تقليلاً من قيمة هذه الفرقة في كتابه القيم الذي حمل عنوان " الإباضية بين الفرق الإسلامية."

انتهى

5/ الأصول المنهجية للأشاعرة

التعريف بالأشاعرة: هم الفرقة التي تنسب إلى أبي الحسن الأشعري، وتنقسم كما يشير إلى ذلك ابن خلدون إلى أشاعرة متقدمين وأشاعرة متأخرين¹²⁴ ولعل السبب في هذا التقسيم هو التباين الواضح بين منهج أبي الحسن الأشعري ومن بعده أبي الطيب الباقلاني(ت402هـ) في قراءة نصوص الصفات الخبرية خاصة، ومنهج من جاء بعده كالجويني(ت 419هـ) والغزالي(ت505هـ) والرازي(ت544هـ) والإيجي...حيث يقوم منهج المتقدمين على ترك التأويل وإثبات ما أثبتته الله تعالى لنفسهوما أثبتته رسوله صلى الله عليه وسلم كما قال أبو الحسن الأشعري:"...إن

/ سعد رستم، الفرق والمذاهب الإسلامية، ص207-208¹²³
/ ابن خلدون، المقدمة، ص 835-836¹²⁴

كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به سلطانا [...] فخالفوا روايات الصحابة رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في رؤية الله عز وجل بالأبصار وأنكروا شفاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم للمذنبين ودانوا بخلق القرآن ودفَعوا أن يكون لله وجه وأنكروا أن يكون له يدان وأنكروا أن يكون له عين." 125

في حين يبدو رفض المتأخرين لهذا المنهج ويذهبون إلى التأويل على طريقة المعتزلة؛ يقول الجويني: "...ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل إلى إثباتها السمع دون العقل والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة وحمل العين على البصر وحمل الوجه على الوجود." 126

أسماءهم:

الأشاعرة: نسبة إلى مؤسس المذهب أبي الحسن الأشعري (260-324هـ).

أهل السنة والجماعة: وهي التسمية التي يطلقها الأشاعرة على أنفسهم وينفيها عنهم السلفيون بدءا من الإمام ابن تيمية إلى اليوم، وييدي بعض الأتباع قبولاً للتسمية وانتمائهم إلى السنة في مقابل الشيعة.

الصفاتية: اسم يطلق في الأصل على الفقهاء والمحدثين الراضين لتأويل الصفات ومن اتبعهم ومنهم الكلابية أصحاب عبد الله بن سعيد الكلابي، ولما أبدى الأشعري انحيازه إلى هذا المنهج أطلق عليه هذا الاسم؛ يقول الشهرستاني: "... إنحاز الأشعري إلى هذه الطائفة (يقصد أصحاب عبد الله بن سعيد الكلابي الذين كانوا على مذهب السلف) فأيد مقالتهم بمناهج كلامية وصار ذلك مذهباً لأهل السنة والجماعة وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية." 127

مخانيث المعتزلة: تسمية قذحية أطلقها عليهم ابن تيمية لاتباعهم منهج المعتزلة في فهم مسائل العقيدة. 128

أصولهم الاعتقادية:

/أبو الحسن الأشعري، الإبانة في أصول الديانة، ص 38-41 125
/ الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، ص 146 126
/ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 93 127
/ ابن تيمية، الفتاوى، ج6، ص 359 128

التوحيد: يقسم الأشاعرة التوحيد إلى ثلاثة أقسام: الأول توحيد الذات، والثاني توحيد الصفات، والثالث توحيد الأفعال؛ يشرح الشهرستاني ذلك بالقول: "...الباري تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له"¹²⁹

قولهم في الصفات: وهي عندهم قسمان:

-**الصفات العقلية:** عددها سبعة وهي الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام.

-**الصفات الخبرية:** وهي التي جاء بها الخبر أو السمع وإن كان العقل يقبلها، وهي عندهم على ضربين:

أ/ **الصفات الذاتية:** كالوجه واليد والعين والساق وغيرها...

ب/ **الصفات الاختيارية:** تتعلق بالمشيئة الإلهية كالرضا والغضب والفرح والمجيء والنزول والإتيان والاستواء...

نفي الرؤية: لتعلقها بالجهة والمكان والصورة والمقابلة.

قولهم في مفهوم الإيمان: فيه قولان:

قول أبي الحسن الأشعري: الإيمان قول وعمل وهو يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي¹³⁰

قول أتباعه: الإيمان هو التصديق القلبي كما يذهب إليه الشهرستاني الذي يقول "...أن الإيمان أصل والقول والعمل فروع فمن صدق بالقلب صح إيمانه حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمنا ناجيا ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك".¹³¹ وعند الإيجي الإيمان هو التصديق كما قال صلى الله عليه وسلم: [الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وأن تؤمن بالقدر خيره وشره]. أي التصديق للرسول صلى الله عليه وسلم فيما علم بمجيئه به ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا وإجمالا فيما علم إجمالا.¹³²

أما الجويني فيذهب إلى أن الإيمان هو إقرار بالجنان ونطق باللسان؛ حيث يقول: "...والمؤمن على التحقيق من انطوى عقدا على المعرفة بصدق من أخبر عن صانع العالم وصفاته وأنبيائه. فإن اعترف بلسانه بما عرف بجنانه فهو

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 42¹²⁹

/ الأشعري، الإبانة، ص 239¹³⁰

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 101¹³¹

/ عضد الدين الإيجي، المواقف، ج 8، ص 322.¹³²

مؤمن ظاهراً وباطناً. وإن لم يعترف بلسانه معاندا لم ينفعه علم قلبه وكان في حكم الكافرين كفر جحود وعناد وكذلك كان فرعون.¹³³

والذي نفهمه من مذهب القوم أن الإقرار باللسان والعمل بالجوارح، وإن لم يكن ركناً في الإيمان، فهو شرط لتحقيق الإيمان ويأثم تاركها. يقول الإيجي: "... والتلفظ بكلمتي الشهادتين شرط فمن أخل به فهو كافر مخلد في النار ولا تنفعه المعرفة القلبية من غير إذعان وقبول." ¹³⁴ وهذا عكس ما يذهب إليه ابن تيمية وابن حزم ¹³⁵ اللذان اعتبروا الأشعرية من المرجئة؛ إذ الخلاف بينهم وبين السلف هو، كما يظهر، خلاف لفظي بين السلف الذين يقولون أن الإقرار والعمل ركن وبين الأشاعرة الذين يعتبرونه شرط.

قولهم في مسألة خلق القرآن: مذهب الأشعري في المسألة هو أن "...القرآن كلام الله غير مخلوق" ¹³⁶ وتفسير ذلك أن الكلام مستويان: أحدهما أسماء الكلام النفسي وهو صفة قديمة أزلية قائمة بذاته تعالى. وثانيهما ما هو تعبير عن تلك الصفة وهو كلام الله تعالى الذي أنزله على رسله كالتوراة والإنجيل والقرآن وهذا المستوى هو المخلوق. يقول ابن عساكر: "...قالت المعتزلة كلام الله مخلوق مبتدع وقالت الحشوية المجسمة الحروف المقطعة فسلك الأشعري طريقاً بينهما وقال القرآن كلام الله قديم غير مغير ولا مخلوق ولا حادث ولا مبتدع أما الحروف والأصوات والمعدودات فمخلوق مبتدع." ¹³⁷ وهو مذهب أتباعه كالباقلاني والجويني والرازي...

قولهم في أفعال العباد بالكسب: يعتقد الأشاعرة أن قدرة العبد لا تأثير لها في حدوث مقدورها ولا في صفة من صفاته، وأن الله تعالى أجرى العادة بخلق مقدورها مقارناً لها، فيكون الفعل خلقاً من الله وكسباً من العبد لوقوعه مقارناً لقدرة. ¹³⁸

قولهم في المسائل السمعية: الإيمان بأحوال البرزخ وأمور الآخرة كالحشر والنشر، والميزان، والصراط، والشفاعاة والجنة والنار، لأنها من الأمور الممكنة التي أقر بها الصادق صلى الله عليه وسلم، وأيدها نصوص الكتاب والسنة، وأسموها سمعيات. ¹³⁹

أصولهم السياسية:

/ عبد المالك الجويني، العقيدة النظامية، تحقيق: زاهد الكوثري، ص 62. ¹³³
/ جلال الدين الدواني، شرح العقائد العضدية، ج 2، ص 285. ¹³⁴
/ أنظر، ابن تيمية، كتاب الإيمان، ص 10 وابن حزم، الفصل، ج 2، ص 188 ¹³⁵
/ الأشعري، الإبانة، ص 219 ¹³⁶
/ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري على الإمام الأشعري، ص 150-151 ¹³⁷
/ أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل، ص 97 ¹³⁸
/ أنظر: الأشعري، الإبانة، ص 234-239 ¹³⁹

القول في نصب الإمام: " قال الأشعري تثبت (أي الإمامة) بالاتفاق والاختيار ."
140 وقال بذلك الجويني.¹⁴¹

قولهم في شرط قرشية الإمام: ذهب الجويني إلى أن القرشية ليست شرطا لأن الأحاديث الواردة في الموضوع هي أخبار آحاد لا يصح الاستدلال بها؛ إذ يقول: "... وهذا مسلك لا أثره فإن نقلة هذا الحديث (يقصد الأئمة من قریش) معدودون لا يبلغون مبلغ التواتر [...] وإذن لا يقتضي هذا الحديث العلم باشتراط النسب في الإمامة."¹⁴² وفي كتاب الإرشاد ذكر أن الموضوع فيه خلاف وقال: "... وللاحتمال فيه عندي مجال والله أعلم بالصواب.¹⁴³؛ يعني مادام الحديث وارد بطريق الآحاد فهو بالنسبة إليه محتمل ولا يفيد القطع.

وأما الباقلاني فله قولان في المسألة أحدهما في كتاب الإنصاف؛ حيث يصرح بالقول: "... ويجب أن يعلم أن الإمامة لا تصلح إلا لمن تجتمع فيه شرائط منها أن يكون قرشياً لقوله صلى الله عليه وسلم: [الأئمة من قریش]."¹⁴⁴ والقول الثاني في كتابه التمهيد؛ حيث يقول: "... إن ظاهر الخبر (يقصد حديث الأئمة من قریش) لا يقتضي بكونه قرشياً ولا العقل يوجب.¹⁴⁵ ومنالمحدثين ذهب إلى عدم اشتراط القرشية محمد أبو زهرة ومحمد المبارك واستدلوا على ذلك بالكثير من النصوص من الكتاب والسنة.¹⁴⁶

الموقف من الخروج على الحاكم: عموم الأشاعرة يرون حرمة الخروج على الحاكم؛ حيث يصرح الأشعري بالقول: "... نرى الدعاء للأئمة المسلمين بالصالح والإقرار بإمامتهم وتضليل من رأى الخروج عليهم إذا ظهر منهم ترك الإستقامة."¹⁴⁷ ويضيف: "... وندين بإنكار الخروج بالسيف وترك القتال في الفتنة."¹⁴⁸ ويذهب الجويني إلى أن "... تقويم أوده ممكن ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً وكل ذلك من المجتهديات."¹⁴⁹ يعني أن الدعوة إلى تعديل ممارساته وأداء واجباته مما يجب الاجتهاد فيه.

أصولهم المنهجية:

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 103¹⁴⁰
/ أنظر: الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، ص 236.¹⁴¹
/ الجويني، غياث الأمم، ص 163¹⁴²
/ أنظر: الجويني، الإرشاد، ص 143
/ الباقلاني، الإنصاف، ص 69¹⁴⁴
/ الباقلاني، التمهيد، نقلاً عن المقدمة، ص 194.¹⁴⁵
/ أنظر: محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ومحمد المبارك، نظام الإسلام في الحكم والدولة.
146

/ الأشعري، الإبانة، ص 254¹⁴⁷
/ المصدر نفسه، ص 255¹⁴⁸
/ الجويني، الإرشاد، ص 237¹⁴⁹

العقل: العقل عند الأشاعرة هو الطريق إلى العلم؛ فالعلم عندهم يحصل إما الفطرة أو بالكسب. والكسب طريقه النظر والاستدلال وهو المراد بالعقل.¹⁵⁰ بل إن العقل هو مناط التكليف كما يذهب إلى ذلك الجويني؛ "... إذ العاري منه لا يحيط علما بما كلف." ¹⁵¹ ولما كان العقل طريق للمعرفة وأساس للتكليف فقد اكتسب مكانة كبيرة عند الأشاعرة صار بموجبها المنظار الذي يقرؤون به النصوص العقديّة خاصة. يقول الجويني: "... رأينا أن نسلك مسلكا يشتمل على الأدلة القطعية والقضايا العقلية." ¹⁵²

اللغة: اللغة تمارس دورها كأداة للتفسير والفهم عند الأشاعرة لأنها لغة قوية ومطواع "... ففيها المجازات وفيها الاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والإخفاء والإظهار والتعريض والإفصاح والكنائية والإيضاح وبكل هذه المذاهب نزل القرآن." ¹⁵³ ولذلك جعلوها أحد مناهج الاستدلال يقول الباقلاني: " الدلالة ثلاثة أضرب: عقلي [...] وسمعي شرعي [...] ولغوي." ¹⁵⁴

وقد احتلت اللغة عندهم مقام المنطق عند اليونان "... فأساليب البيان العربي وبتعبير السيوطي البلاغة الموضوعة في اللغة العربية تقوم في الخطاب العربي مقام الاستدلال المنطقي." ¹⁵⁵ وعلى أساسها ذهبوا إلى تأويل العديد من الآيات والأحاديث التي تحتوي على الصفات الخبرية. وهكذا "... أدخلوا المنهج اللغوي إلى جانب المنهج العقلي في معالجة النصوص وتأويلها." ¹⁵⁶

الجمع بين العقل والنقل في الاستدلال: يقول الشهرستاني: "... جرت مناظرة بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه أبي علي الجبائي في بعض مسائل التحسين والتقييح فألزم الأشعري أستاذه أمورا لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر مذهبهم على قاعدة كلامية فصار ذلك مذهباً منفرداً وقرر طريقته جماعة من المحققين." ¹⁵⁷

"... فالأشعري كان مؤمناً بأن مصدر العقيدة هو الوحي والنبوة المحمدية.. وما ثبت عن الصحابة.. وهذا مفترق الطريق بينه وبين المعتزلة، فإنه يتجه في ذلك اتجاهاً معارضاً لاتجاه المعتزلة، ولكنه رغم ذلك يعتقد.. أن الدفاع عن

/ أنظر: التمهيد، الباقلاني، ص 26¹⁵⁰

/ الجويني، الإرشاد، ص 35¹⁵¹

/ المصدر نفسه، ص 25¹⁵²

/ ابن قتيبة، مشكل القرآن، ص 20-21. ¹⁵³

/ الباقلاني، الإنصاف، ص 15. ¹⁵⁴

/ الجابري، التراث والحداثة، ص 150. ¹⁵⁵

/ عبد الرحمن المرابي، قضية التأويل في الفكر الإسلامي، ص 228. ¹⁵⁶

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ص 32¹⁵⁷

العقيدة السليمة، وغرسها في قلوب الجيل الإسلامي الجديد، يحتاج إلى التحدث بلغة العصر العلمية السائدة، واستعمال المصطلحات العلمية، ومناقشة المعارضين على أسلوبهم العقلي، ولم يكن يسوغ ذلك، بل يعده أفضل الجهاد وأعظم القربات في ذلك العصر.¹⁵⁸

وعليه جعلوا العقل مصدرا للتلقي والاستدلال بالنسبة لأصول الدين والنقل مصدرا لفروعه يقول الشهرستاني: "... وأما السمع والعقل فقد قال أهل السنة الواجبات كلها بالسمع والمعارف كلها بالعقل." ¹⁵⁹ وحتى المعارف منها ما يثبت عندهم بالعقل ومن ذلك ما يسمونه بالصفات العقلية، ومنها ما يحتاج فيها إلى السمع أو الوحي كالصفات الخبرية وعموم السمعيات المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان ومنها ما يحتاج في إثباته إلى كليهما كمسألة رؤية العباد ربهم يوم القيامة.

القول بالمجاز: "... ومن قدح في المجاز وهمّ أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطا عظيما[...]. فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه وللشيطان من جهة الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون." ¹⁶⁰ أي أن الدفاع عن العقيدة يحتاج إلى المجاز؛ فهو عندهم ضرورة من أجل الرد على أولئك الذين رفضوا المجاز والتأويل والتزموا بالظاهر فوقعوا في التجسيم وهم يحسبون أنهم يحسنون فهما. ومن ثمة كان أكثر تعويل الأشاعرة في فهم وتفسير آيات الصفات الخبرية على المجاز.

ولذلك يذهب البغدادي مثلا إلى تأويل الوجه في قوله تعالى: " ويبقى وجه ربك" والعين في قوله: " ولتصنع على عيني." على أساس القول بالمجاز وعلاقة الجزئية؛ حيث أطلق الله عز وجل لفظ الوجه وهو جزء وأراد به الكل وهو الذات ولذلك قال(أي البغدادي): "...والصحيح عندنا أن وجهه ذاته." ¹⁶¹ والمجاز وعلاقته الآلية؛ إذ العين آلة الرؤية وبها تحصل المعارف ولذلك فسر العين برويته الأشياء فقال: " وعينه رؤيته للأشياء." ¹⁶² وعلى هذا المنوال يسير معظم الأشاعرة في الاحتفاء بالمجاز والتعويل عليه.

/ أبو الحسن الندوي، رجال الفكر والدعوة في الإسلام، ج1، ص158¹⁹³

/ الشهرستاني، الملل والنحل، ص42¹⁵⁹

/ عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، 287. ¹⁶⁰

/ عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص110. ¹⁶¹

/ المصدر نفسه، ص110¹⁶²

الإثبات والتأويل: التأويل هو صرف ظاهر اللفظ عن الحقيقة إلى المجاز قصد التنزيه، وأما الإثبات فهو الإيمان بظاهر الآيات التي تتضمن صفات لله تعالى تشبه صفات الحوادث والمخلوقين من غير تأويل أو تعطيل أو تشبيه أو تمثيل أو تكيف تحت عنوان "أمروها بلا كيف" أو "أمروها كما جاءت".

فأما أبو الحسن الأشعري فكان منهجه الإثبات على طريقة الإمام أحمد بن حنبل، ويظهر ذلك في كتابه "الإبانة في أصول الديانة" حيث يقول: "...إن كثيرا من الزائغين عن الحق من المعتزلة وأهل القدر مالت بهم أهواؤهم إلى تقليد رؤسائهم فتأولوا القرآن على آرائهم تأويلا لم ينزل به الله سلطانا ولا أوضح به برهانا ولا نقلوه عن رسول رب العالمين فخالفوا روايات الصحابة رضوان الله عليهم عن نبي الله صلوات الله وسلامه عليه في رؤية الله عز وجل بالأبصار ودانوا بخلق القرآن ودفَعوا أن يكون لله وجه وأنكروا أن يكون له عين".¹⁶³ ثم أفصح بتأويل الاستواء على العرش فقال: "...وأن الله استوى على عرشه كما قال: **"الرحمن على العرش استوى"**. وأن له سبحانه وجه بلا كيف كما قال: **"ويبقى وجه ربك"**. وأن له سبحانه يدين بلا كيف كما قال: **"خلقت بيدي"**. وأن له عينابلا كيف كما قال: **"تجري بأعيننا"**.¹⁶⁴

وقد تبعه أبو الطيب الباقلائي في ذلك؛ حيث يذهب إلى إثبات ظواهر الصفات كما هي فيقول: "...فإن قال قائل فما الحجة في أن لله تعالى وجهها ويدين؟ قيل له قوله تعالى: **"ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام"**. وقوله تعالى: **"ما ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي"**. فأثبت لنفسه وجهها ويدين".¹⁶⁵

وأما أتباعه فقد تركوا الإثبات ومالوا إلى التأويل، بدءا من البغدادي؛ الذي يقول: "...الصحيح عندنا أن وجهه ذاته وعينه رؤيته للأشياء".¹⁶⁶ وتبعه الجويني الذي يقول: "ذهب بعض أئمتنا إلى أن اليدين والعينين والوجه صفات ثابتة للرب تعالى والسبيل إلى إثباتها السمع دون قضية العقل والذي يصح عندنا حمل اليدين على القدرة وحمل العينين على البصر وحمل الوجه على الوجود".¹⁶⁷ وقال الرازي عن الوجه هو كناية عن الذات وعن العين هي العناية والحراسة ثم يؤكد على منهج التأويل من أجل صرف ما لا يليق به تعالى من أوجه التشبيه والتجسيم فيقول: "...فثبت إلى أنه لا بد من المصير إلى التأويل [...]. وأنه لا بد منه لكل عاقل وعند هذا قال المتكلمون لما ثبت بالدليل أنه سبحانه وتعالى منزّه عن عن الجهة والجسمية وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة

/الأشعري، الإبانة في أصول الديانة، ص 38-163 41

/ المصدر نفسه، ص 44. 164

/ أبو بكر الباقلائي، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، ص 295. 165

/ عبد القاهر البغدادي، أصول الدين، ص 110. 166

/أبو المعالي الجويني، الإرشاد، ص 146. 167

في القرآن والأخبار محملاً صحيحاً لئلا يصير ذلك سبباً للطعن فيها.¹⁶⁸ ليستقر مذهب الأشاعرة على تأويل الصفات الخبرية طمعا في التنزيه ولم يرجعوا عنه إلى يوم الناس هذا، فاجتمع الإثبات والتأويل في الأصول المنهجية للأشاعرة.

رفض الاستدلال بالآحاد على العقائد: من شروط الإيمان والاعتقاد الصحيح أن يكون قائماً على اليقين، لا على الشوائب من الظن والتقليد. هذه هي القاعدة التي ينظر من خلالها الأشاعرة إلى الكثير من المسائل العقدية التي تشكل أسسهم الاعتقادية. يقول الرازي: "...إن أخبار الآحاد مظنونة فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله وصفاته. وذلك لأننا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين. وكيف؟ والروافض لما اتفقوا على عصمة علي كرم الله وجهه وحده هؤلاء المحدثون كفروهم. وإذا كان القول بعصمة علي كرم الله وجهه وحده يوجب التكفير فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً والكذب عليهم جائزاً وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنوناً فثبت أن خبر الواحد مظنوناً فوجب أن لا يجوز التمسك به لقوله تعالى: "إن الظن لا يغني من الحق شيئاً." وقوله في صفة الكفار: "إن يتبعون إلا الظن." وقوله: "ولا تقف ما ليس لك به علم."¹⁶⁹ ويقول الجويني: "...كل خبر لم يبلغ مبلغ التواتر فلا يفيد علماً بنفسه."¹⁷⁰

وأما من أساطين الأشاعرة المحدثين فيذهب الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي إلى القول: "...العلم لا يتولد إلا عن علم مثله وما كان للظن أن يكون سبيلاً للعلم بحال."¹⁷¹ ويرد قائلًا: "... فأما الظني من الخبر الصحيح فلا يعتد به الحكم الإسلامي في بناء العقيدة لأنه إنما يفيد الظن ولقد نهى القرآن (في مجال البحث العقيدة) عن اتباع الظن [...] غير أن اليقيني من الخبر الصحيح وهو المتواتر هو وحده الذي يعتد به في بناء العقيدة والمدرجات اليقينية بمعنى أن الإنسان لا يجبر على الاعتقاد بشيء خبري إلا إذا كان قائماً على برهان التواتر فإن كان دليلاً خبر آحاد كان اليقين به عائداً إلى القناعة الشخصية التي يراها من نفسه."¹⁷²

ضغط الواقع وتبدل الظروف: يعتبر الواقع عاملاً ضاغطاً وموجهاً في أغلب الرؤى والأسس الاعتقادية والسياسية عند غالبية الفرق الإسلامية؛ فالمعتزلة اضطروا إلى استعمال التأويل وتقديم العقل بسبب التحديات والشبهات التي كانت تثيرها مختلف التيارات من النصارى واليهود والثنوية والمجوسية وغيرها... ضد العقيدة الإسلامية.

/ فخر الدين الرازي، أساس التقديس، ص 109¹⁶⁸

/ المصدر نفسه، ص 215.¹⁶⁹

/ الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، ص 321¹⁷⁰

/ محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، ص 31.¹⁷¹

/ المصدر نفسه، ص 34-35.¹⁷²

وربما كانت المظالم التي تفشت وانتشرت على أيدي الحكام عاملا في توجيه أفكار الخوارج وقولهم في العقيدة الإسلامية أقوالا بلغت حد التطرف والغلو.

وكذلك الحال بالنسبة للأشاعرة؛ حيث نلاحظ أن أصولهم جمعت بين الإثبات والتأويل؛ ما يعني أن أوائل الأشاعرة وعلى رأسهم مؤسس المذهب أبي الحسن الأشعري رأى الإثبات أسلم وأفيد لعموم المسلمين في ذلك الوقت الذي خرجوا فيه من تجربة قاسية؛ تمثلت في إفراط المعتزلة في القول بالعقل وخلق القرآن وتجنيد الدولة ضد كل من يقول بأنه القرآن غير مخلوق من العلماء والفقهاء والمحدثين والزج بهم في السجون والمعنقات وتعذيبهم وغير ذلك من ممارسات العنف ومصادرة الآراء في حادثة خلق القرآن أو محنة الإمام أحمد ابن حنبل.

وقد تدرج من جاء بعده في التأويل لما استقرت الأوضاع وبات المجتمع مستعدا لقبوله ومهيا للتفسير العقلي من دون أن يتخلى عن النقل وهو ما ظهر جليا في الأصل الذي ذكرنا؛ وهو الجمع بين العقل والنقل في فهم وتخريج نصوص العقيدة الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وهذا ما ينفي قول البعض بأن الأشاعرة متذبذبين في تفسيراتهم وأنهم مجرد نقلة عن المعتزلة وأنهم لا يثبتون على رأي وغير ذلك ... لأن هذا القول يعني عدم فهم دور التحديات الواقعية وحجم الضغوطات التي تفرزها الظروف والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى تغيير مناهج الفهم والتفسير. يقول الباحث والمفكر علي سامي النشار بأن ما جعل المتأخرين من الأشاعرة يتوسعون كثيرا في التأويل هو انتشار موجة حادة من الإثبات قادها غلاة الحنابلة.¹⁷³ ويضيف باحث آخر: "... يبدو أن السبب في ذلك هو فتنة الحنابلة وقد بالغوا في إجراء النصوص على ظواهرها فأصبحوا هم والمشبهة والمجسمة سواء وأصبحوا يمثلون خطرا كبيرا على العقيدة فوجد متأخروا الأشاعرة أنفسهم مضطرين إلى التوسع في العقل والتأويل.¹⁷⁴

انتهى

/ علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، ج1، ص 640. ¹⁷³
/ جلال الدين عبد الحميد موسى، نشأة الأشعرية وتطورها، ص 202. ¹⁷⁴

6/ الأصول المنهجية للماتريدية

التعريف بالماتريدية:

إحدى الفرق الكلامية الإسلامية؛ تنسب إلى محمد بن محمد المعروف بأبي منصور الماتريدي السمرقندي الحنفي (ت333هـ)¹⁷⁵ الذي كان معاصراً للأشعري وموافقاً لما قرره الإمام أبو حنيفة في العقائد بالجملة، ولذلك فإن أتباع هذه الفرقة غالبيتهم من أتباع المذهب الحنفي، له العديد من المؤلفات في مختلف الفنون والمعارف الإسلامية، وقد ظهرت أوائل القرن الرابع الهجري.

مؤلفات الماتريدي:

أولاً- في العقيدة وعلم الكلام:

كتاب التوحيد، ويعرف باسم كتاب التوحيد وإثبات الصفات.

1/ كتاب المقالات.

2/ كتاب الأصول، ويعرف باسم أصول الدين، وباسم الأصول في أصول الدين، وباسم الدرر في أصول الدين.

3/ الرد على أصول القرامطة.

4/ الرد على فروع القرامطة. رد الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي.

5/ رد أوائل الأدلة للكعبي، ويعرف باسم كتاب رد أهل الأدلة

6/ رد تهذيب الجدل للكعبي، ويعرف باسم الرد على تهذيب الكعبي في الجدل.

7/ رد وعيد الفساق، ويعرف باسم رد كتاب الكعبي في وعيد الفساق.

/ نسبة إلى ما تريد وهي محلة قرب سمرقند المشهورة ببلاد ما وراء النهر؛ وهو نهر جيحون والذي عرف فيما بعد باسم تركستان، وبعد الاستعمار السوفييتي عرفت باتحاد جمهوريات آسيا الوسطى السوفييتية، وكان فتح المسلمين لبلاد ما وراء النهر عام 93هـ.¹⁷⁵

8/ كتاب رد الإمامة لبعض الروافض.

9/ بيان وَهْم المعتزلة، ويعرف باسم كتاب بيان أوهام المعتزلة.

ثانيا- في أصول الفقه:

1/ كتاب الجدل.

2/ مآخذ الشرائع.

ثالثا- في التفسير وعلوم القرآن:

1/ رسالة فيما لا يجوز الوقف عليه في القرآن.

2/ تأويلات القرآن، ويعرف باسم تأويلات أهل السنة¹⁷⁶.

والماتريدية فرقة قامت على استخدام البراهين والدلائل العقلية والكلامية في محاجة خصومها من المعتزلة والجهمية وغيرهم... لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. وكان أكثر انتشارها في عهد الخلافة العثمانية في بلاد الشام ومصر والهند، وباكستان، وتركيا.

أسمائها:

-/ الماتردية: وهو أشهر أسمائها نسبة إلى مؤسسها الذي عرف بعدة ألقاب أطلقها عليه أصحابه وبعض أصحاب التراجم منها: "إمام الهدى"، و"علم الهدى"، و"إمام المتكلمين"، و"مصحح عقائد المسلمين"، و"رئيس أهل السنة"، و"قدوة أهل السنة والاهتداء"، و"رافع أعلام السنة والجماعة"، و"قانع أضراب الفتنة والبدعة"، شيخ الإسلام.¹⁷⁷

-/ أهل السنة والجماعة: قال الحافظ مرتضى الزبيدي في شرح إحياء علوم الدين: "...إذا أطلق أهل السنة والجماعة فالمراد بهم الأشاعرة والماتردية."¹⁷⁸ وقال: "... أهل السنة والجماعة ثلاث فرق: الأثرية وإمامهم أحمد ابن حنبل رضي الله عنه والأشعرية وإمامهم أبو الحسن الأشعري رحمه الله والماتردية وإمامهم أبو منصور الماتردية."¹⁷⁹

/ مقدمة تفسير الماتردية، مقدمة تأويلات أهل السنة، ج1، ص 09¹⁷⁶

/ أنظر: أبو الوفاء القرشي الحنفي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط1، ج3، ص 360.¹⁷⁷

/ مرتضى الزبيدي، إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين، مؤسسة التاريخ العربي، 1994، ج2، ص06، الفصل الثاني¹⁷⁸

/ أحمد السفاريني الحنبلي، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية، ج1، ص73.¹⁷⁹

أشهر علمائها:

1/ القاضي الإمام أبو اليسر البزدوي (ت 478هـ) صاحب كتاب أصول الدين.

2/ أبو المعين النسفي (ت 502هـ) وهو من أعظم أنصار ذلك المذهب، مؤلف كتاب تبصرة الأدلة في أصول الدين يعد المصدر الثاني بعد كتاب التوحيد للماتريديّة الذين جاءوا بعده.

3/ نجم الدين عمر النسفي (ت 537هـ) مؤلف متن العقائد النسفية ويقال أنه بمنزلة الفهرس لكتاب تبصرة الأدلة ومع ذلك ما زال هذا الكتاب محور الدراسة في الأزهر، وغيره، إلى يومنا هذا.

4/ سعد الدين التفازاني أحد المتصلعين في العلوم العربية، والمنطق، وعلم الكلام، وهو شارح العقائد النسفية الذي ألف على منهاج الإمام الماتريدي.

5/ الكمال بن الهمام (ت 861هـ) صاحب كتاب المسائرة في علم الكلام.

6/ كمال الدين أحمد البياضي صاحب كتاب "إشارات المرام من عبارات الإمام" أحد كبار العلماء الأحناف في القرن الحادي عشر وكتابه هذا أحد المصادر الهامة للماتريديّة.

7/ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية، أحد الخبراء في الحديث، والتاريخ، والملل والنحل، له خدمات صادقة في نشر العلم الشرعي.

أصولهم الاعتقادية: أهم الأصول الاعتقادية للماتريديّة تتمثل فيما يلي:

التوحيد: ومعناه أن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، واحد في صفاته لا شبيه له، واحد في أفعاله لا يشاركه أحد في إيجاد المصنوعات.

فأما الوحدة في الذات فتعني انتفاء الكثرة ؛ فهو سبحانه واحد في ذاته وحدانية لا تقبل القسمة.

وأما الوحدة في الصفات؛ فتعني انتفاء أن يكون له سبحانه نظيرا أو شبيها في كل صفة وصف بها نفسه أو وصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم؛ أي نفي التشبيه والتجسيم عنه سبحانه.

وأما الوحدة في الأفعال فالمراد بها تفردده باختراع جميع الكائنات والمخلوقات، ومن ثمة نفي الشريك عنه سبحانه. قال الماتريدي: "الله واحد لا شبيه له، دائم قائم لا ضد له ولا ند، وواحد بالتوحيد عن الأشباه والأضداد، ولذلك بطل القول فيه بالجسم والعرض إذ هما تأويلا للأشياء، وإذ ثبت ذا بطل تقدير جميع ما يضاف إليه من الخلق، ويوصف به من الصفات بما يفهم منه لو أضيف إلى الخلق ووصف به."¹⁸⁰

أسماء الله تعالى توقيفية ولا مجال فيها للآراء والاجتهادات؛ أي أن طريق إثبات الأسماء هو السمع، فلا يسمى الله إلا بما سمى به نفسه وجاء به الشرع.¹⁸¹

والصفات الذاتية هي معان قائمة بذاته تعالى لا هي ذاته ولا هي غيره، وعددها ثمانية: العلم، القدرة، الإرادة، السمع، البصر، الحياة، الكلام، والتكوين.

كلام الله تعالى هو الكلام النفسي لا اللفظي؛ أي أن كلام الله تعالى هو صفة نفسية أزلية لا يسمع وإنما يسمع ما هو عبارة عنه، ولذلك فإن القرآن الكريم ليس كلام الله تعالى على الحقيقة، بل هو عبارة عنه ومن ثمة كان القرآن الكريم مخلوقا وكذلك سائر الكتب السماوية لأن الكلام الحقيقي ما كان في النفس أو في الفؤاد وإنما جعلت الحروف والألفاظ دليل على ما في النفس. يقول "... وتسمى العبارات كلام الله تعالى على معنى أنها عبارات عن كلامه الأزلي القائم بذاته وهو المعنى بقولنا القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق."¹⁸² وهو رأي الأشاعرة أيضا وهم يستدلون ببيت شعر للشاعر الأخطل مفاده: إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا.¹⁸³

المؤمنون يرون ربهم عز وجل يوم القيامة والدليل على ذلك الأدلة السمعية من القرآن والسنة لأن الرؤية تدرج ضمن المسائل المتعلقة باليوم الآخر وهي التي يستدل عليها بالأدلة السمعية دون العقل، يقول الماتريدي: "... القول في رؤية الرب عز وجل عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير : فأما الدليل على الرؤية فقوله تعالى : (لاتدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار). " [الأنعام/ 103] والثاني قول موسى عليه السلام: (رب أرني أنظر إليك.) [الأعراف/ 143] ولو كان لا يجوز الرؤية لكان ذلك السؤال منه جهل بربه ومن يجهله لا يحتمل أن يكون موضعا لرسالته أمينا على وحيه."¹⁸⁴ والأمر نفسه بالنسبة لباقي مسائل

/ الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 23. ¹⁸⁰

/ أنظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص ، 93، 38، 947. ¹⁸¹

/ سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، تحقيق: علي كمال، بيروت دار إحياء التراث العربي، ص ¹⁸² 65

/ أنظر: الماتريدي، كتاب التوحيد، ص ¹⁸³ 58

/ الماتريدي، كتاب التوحيد، ص 77. ¹⁸⁴

اليوم الآخر؛ فهم يثبتون نعيم القبر وعذابه والميزان والحوض والصراط والشفاعة لأهل الكبائر وغيرها...¹⁸⁵

نصوص الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها؛ فإن عارضت ظواهرها العقل كما هو الحال بالنسبة لآيات الصفات الخبرية التي توحى بالشبه أو الجسمية أو الجهة مثل الاستواء في قوله تعالى: "الرحمن على العرش استوى." أو اليد في قوله تعالى "بل يدها مبسوطتان." أو الوجه في قوله تعالى: "ويبقى وجه ربك." وجب إما تأويلها أو تفويض معناها إلى الله تعالى. يقول الماتردي: "...والنصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها ما لم يصرف عنها دليل قطعي كما في الآيات التي يشعر ظواهرها بالجهة والجسمية ونحو ذلك."¹⁸⁶

فهذه النصوص، وإن كانت قطعية الثبوت، إلا أنها ظنية الدلالة لأن ظواهرها تعارض العقل الذي هو دليل قطعي يقيني؛ ولذلك فإن الواجب إما تأويلها أو تفويضها. يقول التفتازاني بخصوص آيات الصفات: "... والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظاهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم. أو تؤول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير، وشروح الأحاديث، سلوكاً للطريق الأحكم."¹⁸⁷ يعني طريقة المتكلمين.

الإنسان فاعل مختار على الحقيقة لما يفعله ومكتسب له وهو خلق لله، حيث يخلق للإنسان عندما يريد الفعل قدرة يتم بها، ومن هنا يستحق الإنسان المدح أو الذم على هذا القصد. يقول التفتازاني في شرح العقائد: "... والمقصود تعميم إرادة الله وقدرته لما مر من أن الخلق كله بخلق الله تعالى وهو يستدعي القدرة والإرادة لعدم الإكراه والإجبار."¹⁸⁸

ومرتكب الكبيرة لا يخرج عن الإسلام لأن الكبيرة المطلقة هي الكفر، وما لم يكفر العبد فهو لا يخرج من الملة الإسلامية؛ يقول التفتازاني: "وبالجملة المراد ههنا أن الكبيرة التي هي غير الكفر لا تخرج العبد المؤمن من الإيمان لبقاء التصديق الذي هو حقيقة الإيمان."¹⁸⁹ أي أن خروج مرتكب الكبيرة من الإسلام مبني على مفهوم الإيمان الذي هو التصديق والإقرار فلا يخرج المؤمن عن الاتصاف به (أي اتصافه بالإيمان) إلا إذا جاء بما ينافيه وهو الكفر؛ وطالما

/ أنظر: سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 100-102. ¹⁸⁵

/ سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص 153. ¹⁸⁶

/ سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، تحقيق عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، ج4، ص ¹⁸⁷ 50

/ سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، ص ¹⁸⁸ 84

/ المصدر نفسه، ص ¹⁸⁹ 105

أنه لم يكفر فإن ذلك يعني أنه لم يخرج من الإسلام وهو باق على إيمانه، والكفر هو تكذيب ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أو الشك فيه "... وينبغي ألا يصير المقر المصدق كافرا بشيء من أفعال الكفر وألفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك".¹⁹⁰ أي لا يجب أن نقول لمن صدق بقلبه وأقر أنه كافر إذا اقترب أعمالا من أعمال الكفر أو تلفظ بشيء منها إلا إذا كان ذلك تكديبا أو شكاً "...ومجرد الإقدام على كبيرة لغلبة شهوة أو حمية أو أنفة أو كسل لا ينافي الإيمان فإذا كان بطريق الاستحلال والاستخفاف كان كفرا لكونه علامة تكذيب".
191

أصولهم المنهجية:

تتمثل الأصول المنهجية للماتردية فيما يلي:

1/ السمع والعقل: يقول الماتردية: "السمع والعقل هما أصل ما يعرف به الدين".¹⁹² أي أنهما الأصلان اللذان يُستند إليهما في فهم وتفسير مسائل العقيدة.

فأما السمع: فيدل عليه قول الماتردية: "فما لا يخلو بشر من انتحاله مذهباً يعتمد عليه ويدعو غيره إليه..."¹⁹³ فالدين يشكل مصدرا أساسيا لتلقي وتشكيل المعارف بالنسبة لجميع الناس؛ يعني أن الحاجة إلى الدين قائمة عند جميع البشر يصوغون على ضوءه قوانينهم ومذاهبهم في الحياة ويعتمدون عليه في كل ذلك ويدعون غيرهم إليه. وتبرز الحاجة إلى السمع لأن العقل، مهما أوتي من قدرة وقوة، يظل قاصر ولا يمكنه أن يحيط علما بكل شيء؛ ف"...العقول أنشئت متناهية تقصر عن الإحاطة بكلية الأشياء والأفهام متقاصرة عن بلوغ غاية الأمر".¹⁹⁴ ولذلك كان الدليل السمعي ضروري لمعرفة السمعيات كأحوال الآخرة ومسائل الشفاعة والحوض والميزان وسؤال الملكين وعذاب القبر وغيرها... وهي الأمور التي لا سبيل إلى معرفتها إلا بالدليل السمعي الوارد في الكتاب والسنة.

وأما العقل: فإنه مما يدل على قيمته ما أورده الماتردية في قوله: "... وأما العقل فهو أن كون هذا العالم للفناء خاصة ليس بحكمة. وخروج كل ذي عقل فعله عن طريق الحكمة قبيح عنه فلا يحتمل أن يكون العالم الذي العقل منه جزء مؤسسا على غير الحكمة أو مجعولا عبثا".¹⁹⁵ أي أنه لما كان العقل هو خلق من مخلوقات الله تعالى وهو جزء من العالم الذي خلقه الله تعالى لحكمة مخصوصة وليس عبثا؛ فإن اعتقاد أن لا فائدة من العقل وأن لا دور له هو عبث وذلك محال في حق الله تعالى.

/ المصدر نفسه، ص 106. ¹⁹⁰

/ المصدر نفسه، ص 105. ¹⁹¹

/ الماتردية، كتاب التوحيد، ص 192 ⁰⁴

/ المصدر نفسه. ¹⁹³

/ الماتردية، تأويلات أهل السنة، ج 1، ص 651 ¹⁹⁴

/ الماتردية، التوحيد، ص 5. ¹⁹⁵

وتظهر تلك القيمة في كونه أصلا من الأصول التي يُستند إليها في معرفة الله تعالى؛ يقول الماتردي " ... الأصل أن الله تعالى إذ لا سبيل إلى العلم به إلا من طريق دلالة العالم عليه، بانقطاع وجوه الوصول إلى معرفته من طريق الحواس عليه أو شهادة السمع."¹⁹⁶ أي أنها (أي قيمة العقل) تظهر في أن معرفة الله تعالى لا تكون عن طريق الحواس ولا عن طريق الأدلة السمعية من الكتاب والسنة، بل يتوصل إليها عن العقل والنظر في العالم والكون والاستدلال بحدوثه، وهو ما يسمى بدليل الحوادث، يقول الماتردي: "... إن العلم بالله وبأمره غرض لا يدرك إلا بالاستدلال."¹⁹⁷

وإذا كان العقل قادرا على معرفة الله تعالى ومعرفة الإلهيات والنبوات؛ فإنه يظل قاصرا وعاجزا عن إدراك السمعيات، كما سبق بيانه، " ... لأن العقول أنشئت متناهية تقصر عن الإحاطة بكلية الأشياء، والأفهام متقاصرة عن بلوغ غاية الأمر."¹⁹⁸ ولذلك فإن المعرفة الدينية تكتمل عن طريق الدليلين والأصليين معا؛ وهذا هو معنى الدمج بين السمع والعقل عند الماتردية الذي دفعهم إلى تقسيم العقائد إلى إلهيات ونبوات (يستقل العقل بإثباتها)، وإلى سمعيات (لا يستقل العقل بإثباتها ولا تدرك إلا بالسمع).¹⁹⁹

ويترتب على دور العقل عدة مسائل:

وجوب معرفة الله بالعقل قبل ورود الشرع:

أي أن الإنسان يجب عليه الاجتهاد في النظر والاستدلال على وجود الله تعالى ومعرفته قبل ورود الشرع وإرسال الأنبياء والرسول؛ لأن معرفته تعالى واجبة بالعقل، والنظر هو أول واجب على المكلف ولا يعذر بتركه بل يعاقب عليه. يقول الماتريدي في تفسير قوله تعالى: (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) حيث ذكر أن حقيقة الحجة إنما هي في العبادات والشرائع التي سبيل معرفتها الرسل، أما معرفة الله فإن سبيل لزومها العقل، فلا يكون لهم في ذلك على الله حجة.²⁰⁰

وقال البيضاوي: "... ويجب بمجرد العقل في مدة الاستدلال معرفة وجوده ووحدته وعلمه وقدرته وإرادته وكلامه وحدوث العالم ودلالة المعجزة على صدق الرسول ويجب تصديقه ويحرم الكفر والتكذيب به لا من البعثة وبلوغ الدعوة."²⁰¹ ولذلك هم يرفضون التقليد.

مسألة إيمان المقلد:

/ المصدر نفسه. ¹⁹⁶

/ الماتردي، كتاب التوحيد، ص، 137 ¹⁹⁷

/ الماتردي، تأويلات أهل السنة، ج1، ص ¹⁹⁸ 651

/ أحمد اللهبي، الماتردية دراسة وتقويما، ص 141-¹⁹⁹ 142

/ الماتردي، كتاب التوحيد، ص102، 129، ²⁰⁰ 130

/ كمال الدين البيضاوي، إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان في أصول الدين، دار الكتب العلمية، ص ²⁰¹ 37

فمن لم يجتهد في البحث والنظر والاستدلال ويكتفي بالإيمان الذي ورثه ووجد عليه السابقين يسمى مقلداً، والتقليد هو " العمل بقول الغير من غير حجة".²⁰² وقد ذم الماتردياالتقليد وقال في إبطاله وذمه: "... إنا وجدنا الناس مختلفي المذاهب في النحل في الدين متفقين على اختلافهم في الدين على كلمة واحدة: أن الذي هو عليه حق والذي عليه غيره باطل على اتفاق جملتهم من أن كلا منهم له سلف يقلد فثبت أن التقليد ليس مما يعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد اللهم إلا أن يكون لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يعلم بها صدقه فيما يدعي وبرهان يقهر المنصفين على إصابته الحق فمن إليه - أي إلى العقل - مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو المحق".²⁰³

وهو يعني أنه ما من فرقة أو جماعة إلا وهي تدعي أنها على حق وغيرها على باطل وحببتها في ذلك ما وجدت عليه سلفها والسابقين من جماعتها؛ فثبت بذلك أن تقليد السابقين باطل لأنه لا يوصل إلى علم أو إيمان، بل يكرس العناد والجمود ولذلك وجب الاحتكام إلى العقل لأنه قسمة بين جميع الناس وهو الجهة الوحيدة التي يثق فيها الجميع، ولأن النظر والاستدلال هو في الحقيقة تدريب على ترك الهوى والشهوات واشتغال متواصل بالتأمل والتدبر؛ يقول الماترددي: " استعمال العقل بالفكر بالأشياء ليعرف ما استتر منها من المبادئ والنهيات ثم فيما يدل على حدثها ومحدثها يشغله عن شهوات النفس ليعلم أن ذلك صنيع الشيطان".²⁰⁴ وتركه (أي النظر والاستدلال) من جهة أخرى هو سبيل للشيطان ليتمكن من العبد ويلهيه ويصده عن الحق؛ يقول الماترددي: " إن هذا الذي سول له ترك النظر هو خاطر الشيطان؛ إذ ذلك عمله ليصده عن ثمرة عقله ويفزعه لأمانته التي لديها ينال الفرصة ويظفر بالبغيعة".²⁰⁵

وعليه ذهب جمهور الماترددية إلى أن إيمان المقلد صحيحا لكنه يأنم لتركه النظر والاستدلال. وقد حكموا بصحة إيمانه بناء على أن المقلد معه التصديق وهو الإيمان. وهذا القدر يكفي لصحة إيمانه؛ لكنه لا يستوي بمن أقام إيمانه على الدليل العقلي وبذل جهدا عقليا في الاستدلال؛ وقد بين الماترددي ذلك في تفسير قوله تعالى: " قل يا أهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من آمن تبغونها عوجا وأنتم شهداء وما الله بغافل عما تعملون." (آل عمران / 99)؛ إذ يقول: "... يحتمل أن يكون قوله تعالى (تصدون) لم تصدون عن سبيل الله من آمن من الأتباع الذين كان إيمانهم تقليدا لا إيمانا ناشئا عن النظر والتأمل العقلي؛ لأن من كان

/ أنظر كتب الأصول: البرهان في أصول الفقه، إرشاد الفحول للشوكاني، والإحكام في أصول الأحكام
للأمدي وغيرها...²⁰²

/ الماترددي، كتاب التوحيد، ص 203⁰³

/المصدر نفسه، ص 136²⁰⁴

/ المصدر نفسه، ص 136²⁰⁵

إيمانه بالعقل لا يصد ولا يصرف عن إيمانه أبدا لما عرف من حسن إيمانه وحقيقته بالعقل فهو لا يتركه أبدا. وأما من كان إيمانه تقليدا فمثله يصد عنه." 206

مسألة التحسين والتقييح:

وبناء على قيمة العقل قالالماتردية بالتحسين والتقييح العقلين؛ أي إن الحسن ما حسنه العقل قبل ورود الشرع والقبيح ما قبحه العقل قبل ورود الشرع؛ فليس الشرع أو الدين هو من يحكم أن الصدق حسن والكذب قبيح، بل العقل هو من يحكم بذلك قال البياضي: "...والحسن بمعنى استحقاق المدح والثواب، والقبيح بمعنى استحقاق الذم والعقاب على التكذيب عنده (أبو منصور الماتريدي (إجمالاً عقلي." 207ويقول التفتازاني سعد الدين: "وبالجمله كل ما يستحق المدح أو الذم في نظر العقول ومجاري العادات فإن ذلك يدرك بالعقل ورد الشرع أم لا." 208 لكن يختلف الماتردية فيما بينهم حول نقطة في المسألة وهي هل الحكم على الأفعال الحسنة والقبيحة بالإيجاب أو الحرمة يكون بالعقل أم الشرع؟ فقال بعضهم أن الحكم بالإيجاب أو الحرمة يكون بالشرع وقال آخرون بل للعقل أن يحكم بحرمة الفعل القبيح وإيجاب الفعل الحسن.

مسألة التأويل والتفويض:

ولما كان للعقل هذه القيمة في تشكيل المعرفة الدينية؛ نجد الماتردية يذهبون إلىأنالعقل هو المعيار الذي تُفهم وتُفسر به مسائل الإلهيات والنبوات؛ وذلك عن طريق منهج التأويل.

والتأويل هو: "صرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز لوجود شبهة التجسيم والتشبيه." وقاعدة التأويل عند الماتردية هي:

1/ تأويل المتشابه من الآيات والنصوص القرآنية والأحاديث والأخبار المتواترة لمخالفتها العقل. والمتشابهات هي تلك النصوص التي توحى ظواهرها بعدم تنزيه الله تعالى وتجسيمه وتشبيهه بالمخلوقات والحوادث. مثل اليدفي قوله تعالى: "بل يده مبسوطتان." وقوله: "والسما بنيناها بأيد." والعين فيقوله: "لتصنع على عيني." والمجيء في قوله تعالى: "وجاء ربك والملك صفا صفا." والنزول في قوله صلى الله عليه وسلم: [ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا في الثلث الأخير من الليل.] أو الأصابع في قوله: [قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن.] وغيرها... والسبب في تأويل هذه النصوص هي أنها أدلة ظنية الدلالة؛ حتى وإن كانت قطعية الثبوت، بينما الأدلة العقلية هي أدلة قطعية يقينية. أي أن الآيات والأحاديث والأخبار المتشابهات يجب تأويلها إذا عارضت العقل لأنها ظنية الدلالة بالرغم من تواترها وقطعية ثبوتها.

/ الماتردية، تأويلات أهل السنة، ج1، ص 240. 206

/ البياضي، إشارات المرام، ص 54، فصل الخلافات بين الأشاعرة والماتردية. 207

/ سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد، ط2، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، بيروت، عالم الكتب، 1998، ج4، ص 282. 208

والماتردية تؤمن بمحدودية العقل؛ لذلك هم يتوقفون في بعض الأحيان ويذهبون إلى التفويض وعدم التأويل.

والتفويض هو ترك الآيات والنصوص على ظاهرها مع الإيمان بتنزيلها وتفويض معناها إلى الله تعالى على طريقة السلف في فهم هذه الآيات؛ وهي الطريقة أو المنهج الي عبر عنه الإمام مالك بالقول: "الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب". وهذا يعني إقرار بمحدودية ونسبية المعرفة البشرية. قال الماتريدي في تفسير قوله تعالى: "الرحمن على العرش استوى." "يجب نفي التشبيه عنه والإيمان بما أراده من غير تحقيق على شيء."²⁰⁹... فالتفويض إلى الله، والاعتقاد بحقيقة مراد الله من غير أن يعرف مراده من كمال العبودية في العبد فلذا اختاره السلف.²¹⁰

وهكذا يمكن القول بأن الماتردية يجمعون في تخريج المسائل العقديّة وفهمها بين التأويل والتفويض؛ يقول أبو المعين النسفي: "... وما تعلق به الخصوم من الآيات المتشابهة محتملة لوجوه كثيرة غير ممكنة الحمل على ظواهرها على ما قررنا. فإما أن نؤمن بتنزيلها ولا نشغل بتأويلاتها على ما هو اختيار كثير من كبراء الأمة وعلماء الملة. وإما أن تصرف إلى وجه من التأويل يوافق التوحيد ولا يناقض الآية المحكمة، وكتب العلماء والتفسير، والكلام مملوءة من تأويلاتها، وكتابنا هذا لا يسع لبيان ذلك²¹¹" أي أن الآيات المتشابهات للماتردية فيها طريقتان أو منهجان:

- الإيمان بها من دون الخوض في تأويلها وتفويض معناها إلى الله تعالى وهذا هو منهج أو اختيار كبراء الأمة وعلمائها يقصد منهج السلف.
- الذهاب إلى تأويلها حتى توافق العقل ولا تناقض تنزيه الله تعالى والتوحيد، وهذا منهج المتكلمين والكثير من علماء التفسير.

ويوضح ذلك بالقول: "... فإذا ظهرت صحة ما ادعينا من تعذر حمل الآيات على الظواهر، ووجوب الصرف إلى ما يصح من التأويلات. ثم بعد ذلك اختلف مشائخنا رحمهم الله، منهم من قال في هذه الآيات: إنها متشابهة يعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها، ونؤمن بتنزيلها ولا نشغل بتأويلها ونعتقد أن ما أراد الله بها حق."²¹² أي إما أن نذهب إلى التأويل؛ فإذا تعذر التأويل نؤمن بتنزيلها ولا نشغل بتأويلها.

وقال التفتازاني بعد ما ذكر عدة آيات الصفات: "والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية فيقطع بأنها ليست على ظاهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيقتها جرياً على الطريق الأسلم... أو

/ الماتريدي، كتاب التوحيد، ص74-75²⁰⁹

/ الملا علي القاري، ضوء المعالي، ص31-32. ²¹⁰

/ أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، ج1، ص6²¹¹

/ أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ج1، ص77²¹²

تؤول تأويلات مناسبة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفسير وشرح الأحاديث سلوكاً للطريق الأحكم.²¹³

والخلاصة أن: " لأهل السنة فيها (أي في نصوص الصفات) طريقان: أحدهما: قبولها وتصديقها وتفويض تأويلها إلى الله مع تنزيهه عما يوجب التشبيه، وهو طريق سلفنا الصالح.

والثاني: قبولها والبحث عن تأويلها على وجه يليق بذات الله تعالى موافقا لاستعمال أهل اللسان من غير قطع بكونه مراد الله تعالى.²¹⁴

3/ رفض الاستدلال بخبر الأحاد:

الماتردية يردون الأحاديث والأخبار الواردة بطريق الأحاد؛ ولا يحتاجون على مسائل العقيدة سواء كانت إلهيات أو نبوات أو سمعيات إلا بالقرآن الكريم أو بالمتواتر من الأحاديث ولا يثبتونها إلا بالنص القطعي الدلالة الذي لا يحتمل التأويل ولا يتعارض مع العقل، كما سبق بيانه.

وهم يرفضون الاستدلال بخبر الأحاد لأنه يفيد الظن ولا يفيد العلم اليقيني لعروض الشبهة في كونه خبر الرسول صلى الله عليه وسلم لاحتمال وجود وضع في الأحاديث على النبي صلى الله عليه وسلم؛ أي هناك شبهة أن يكون موضوعا ومكذوبا عن الرسول صلى الله عليه وسلم يقول التفزازاني: " إن خبر الواحد على تقدير اشتماله على جميع الشرائط المذكورة في أصول الفقه ، لا يفيد إلا الظن ولا عبرة بالظن في باب الاعتقادات²¹⁵"

وقد نص على عدم الاحتجاج بأحاديث الأحاد في العقائد الماتريديفي كتاب (التوحيد) وفي (التأويلات) وذكر أن خبر الأحاد لا يوجب العلم لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة، ولكنه يجب العمل به، أي في الأمور العملية.²¹⁶

ونص على ذلك أيضا أبو البركات النسفي في المنار فقال: "... فإن الأحاد لا تفيد الاعتماد في الاعتقاد." ²¹⁷

3/ القول بالمجاز:

تقول الماتريدية كغيرها من الفرق الكلامية من المعتزلة والأشاعرة بالمجاز وأنه واقع في اللغة والقرآن والحديث؛ ، يقول ابن الهمام: "المجاز واقع

/ سعد الدين التفزازاني ، شرح المقاصد، ج2، ص 50. ²¹³

/ نور الدين الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ص 48²¹⁴

/ التفزازاني، شرح النسفية، ص 138. ²¹⁵

/الماتردية، كتاب التوحيد، ص 9-10 ²¹⁶

/ أبو البركات النسفي، منار الأنوار في أصول الفقه، ص 620. ²¹⁷

في اللغة والقرآن والحديث.²¹⁸ والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له، وهو قسيم الحقيقة. وقد اعتمدوا عليه في تأويل النصوص التي توحى ظواهرها بالتشبيه والتجسيم لأن حمل الألفاظ الواردة في الآيات والأحاديث التي تحوي صفات الله تعالى على حقيقتها ومعانيها الحقيقية هو قول بتجسيم الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً. يقول كمال الدين البياضي: " وإنما قالوا بالمجاز نفيًا لوهم التجسيم والتشبيه."²¹⁹

وقال أبو المعين النسفي: "... إن هذه الألفاظ الواردة في الكتاب والسنة المروية التي يوهم ظاهرها التشبيه، وكون الباري تعالى جسمًا متبعضًا متجزئًا، كلها محتملة لمعان وراء الظاهر."²²⁰ أي أنها معان مجازية وتفسيرها وحملها على حقيقتها أو ظاهرها مناقض للأدلة العقلية وللمحكم من الآيات وهو قوله تعالى: " ليس كمثله شيء." "

انتهى

قائمة المصادر والمراجع:

مصادر ومراجع عامة:

/ ابن الهمام، التحرير في أصول الفقه، ص 148 والتوحيد للماتريدي، ص 48-49.²¹⁸
/ كمال الدين البياضي، إشارات المرام، ص 189²¹⁹
/ أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة، ص 77²²⁰

- 1/ ابن خلدون، المقدمة.
- 2/ أحمد أمين، فجر الإسلام.
- 3/ ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل.
- 4/ الشهرستاني، الملل والنحل.
- 5/ أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين.
- 6/ عمار جيدل، مدخل إلى علم الفرق.
- 7/ محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية.
- 8/ هنري كوربان، تاريخ الفلسفة الإسلامية.
- 9/ الطبري، تاريخ الأمم والملوك.
- 10/ الذهبي، تاريخ الإسلام.

أولاً: مصادر الشيعة

- 1/ الكيليني، أصول الكافي.
- 2/ الشيخ الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية.
- 3/ الحلبي، النافع يوم الحشر في شرح الباب الحادي عشر.
- 4/ الشيخ المفيد، النكت الاعتقادية.
- 5/ نصير الدين الطوسي، قواعد العقائد.
- 6/ محمد رضا المظفر، عقائد الإمامية.
- 7/ النعمان بن حيون التميمي، آداب اتباع الأئمة.

ثانياً: مصادر ومراجع المعتزلة:

- 1/ القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة.
- 2/ القاضي عبد الجبار، متشابه القرآن.
- 3/ القاضي عبد الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل.
- 4/ أبو الحسين البصري، المعتمد في أصول الفقه.
- 5/ أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، ج1.
- 6/ جمال الدين القاسمي، تاريخ الجهمية والمعتزلة.
- 7/ محمد إبراهيم الفيومي، المعتزلة: تكوين العقل العربي - أعلام وأفكار.
- 8/ زهدي جار الله، المعتزلة.

رابعاً: مصادر الإباضية

مجموعة من الباحثين، معجم مصطلحات الإباضية
علي يحي معمر، الإباضية: دراسة مركزة في أصولهم وتاريخهم،
علي يحي معمر، الإباضية بين الفرق
سعد رستم، الفرق والمذاهب الإسلامية
أحمد بن سعيد الشماخي، مقدمة التوحيد وشروحا

خامسا: مصادر الأشاعرة

- 1/ أبو الحسن الأشعري، الإبانة في أصول الديانة،
- 2/ الجويني، الإرشاد إلى قواطع أدلة الاعتقاد، العقيدة النظامية، غياث الأمم.
- 3/ عضد الدين الإيجي، المواقف،
- 4/ الباقلائي، الإنصاف،
- 5/ الباقلائي، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل
- 6/ البغدادي، أصول الدين
- 7/ الفخر الرازي، أساس التقديس
- 8/ ابن عساكر، تبيين كذب المفتري على الإمام الأشعري.
- 8/ علي سامي النشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام،
- 9/ جلال الدين عبد الحميد موسى، نشأة الأشعرية وتطورها
- 10/ محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية.

سادسا: مصادر الماتردية

- 1/ أبو منصور الماتردي، كتاب التوحيد، تأويلات أهل السنة.
- 2/ أبو الوفاء القرشي الحنفي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية.
- 3/ سعد الدين التفتازاني، شرح العقائد النسفية، شرح المقاصد،
- 4/ أحمد اللهبي، الماتردية دراسة وتقويما
- 5/ كمال الدين البياضي، إشارات المرامن عبارات الإمام أبي حنيفة
النعمان في أصول الدين.
- 6/ الملا علي القاري، ضوء المعالي
- 7/ أبو المعين النسفي، التمهيد لقواعد التوحيد، تبصرة الأدلة.

بالتوفيق